التقرير السنوي
٢٠١٧

هيئة الأسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

انتقلت **هيئة الاسواق**
المالية الى مقرها
الجديد في **شارع روما،**
منطقة الوردية، الحمرا.
كانون الأول ٢٠١٧

www.cma.gov.lb

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية

مرت ست سنوات على انطلاقة اعمال هيئة الاسواق المالية وقد اثبتت هذه الهيئة، من خلال عملها الجدي وجودها، واصبحت مرجعا لضبط الايقاع في الاسواق الرأسمالية ولحماية المستثمرين في الاسواق المالية اللبنانية.

محليا، أطلقت الهيئة خطة عمل تهدف إلى تطوير الأسواق. كما أطلقت التشريعات التي تعزز دورها التنظيمي والرقابي. وقد تابعت التواصل مع المنظمات الرقابية الإقليمية والدولية. سهّل هذا التواصل عضوية الهيئة في المنظمة الدولية لاتحاد هيئات الأسواق المالية IOSCO واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

نجح لبنان، وبسبب مرونة أسواقه، بأن يحافظ على الاستقرار في أسواقه المالية ولا سيما خلال الأزمة السياسية التي وقعت في أواخر العام ٢٠١٧، وذلك بفضل الثقة ودور المصرف المركزي وتدخّله لوضع الأطر السليمة للمحافظة على هذه الثقة والمحافظة على الاستقرار المالي، وأيضا بفضل المقاربة المحافظة التي وضعتها هيئة الاسواق للحد من مخاطر الرافعة المالية في الاسواق اللبنانية مما جنب هذه الاسواق التصفيات العشوائية الناتجة عن ارتفاع الفائدة في حينه. ساعد هذا التطور الايجابي على تدعيم الطلب على الاوراق اللبنانية من اسهم وسندات لاحقا وفور انتهاء الأزمة السياسية.

لاحظت هيئة الاسواق أن النشاط الأكبر في الاسواق هو المضاربة على العملات، علما انه لا مردود من هذه المضاربات على الاقتصاد اللبناني وانها لا تستعمل لحماية الصادرات من تقلبات العملة الا نادرا. فقامت الهيئة باعتماد هوامش مرتفعة حماية لأموال الثروة الوطنية.

تستكمل الهيئة عملها لتطوير الأسواق المالية من خلال وضع خطة عمل شاملة بالتعاون مع « البنك الدولي» والهيئات الاقتصادية والعاملين في الأسواق المالية اللبنانية، وذلك استنادا لتجارب دولية ناجحة انطلقت من خصائص شبيهة بالوضع اللبناني.

إن توسيع الأسواق المالية سيفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكّل حوالي ٩٠٪ من القطاع الخاص في لبنان، فتخفف مديونيتها وتعزز رسملتها. وهذا ضروري لزيادة استثماراتها وتأمين المزيد من فرص العمل.

ويأتي ذلك في سياق جهدنا لإعادة تفعيل القطاع الخاص واعادة احياء روح المبادرة لدى اللبنانيين. فخلاص لبنان هو في الحد من نمو القطاع العام وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق، تشكّل عملية تطوير الأسواق المالية في لبنان فرصة جديدة للنهوض بالقطاع رغم التحديات العديدة التي تعترضها. فنظرا لارتفاع المديونية في القطاع الخاص، وارتفاع مديونية الأسر اللبنانية، كان لا بد من طرح تفعيل الأسواق ومنصات التداول الإلكتروني التي تعمل الهيئة على إطلاقها، لكي تؤمن هذه المنصة سوقا قويا للسندات التجارية وللأسهم.

مستقبل الأسواق المالية اللبنانية واعد، ونحن على ملء الثقة بأنّ الأيام القادمة تحمل معها إيجابية وتحسنا في الأوضاع المالية ولا سيما مع إطلاق المنصة الالكترونية. سنعمل مع كافة الناشطين في القطاع المالي اللبناني لبناء أسواق رأسمال تتمتع بأعلى معايير الشفافية الدولية وتكون في خدمة الاقتصاد اللبناني والمجتمع.

وفي هذا الإطار، لا بد لنا بأن نتوقف على ما قامت به الهيئة مع مؤسسة التمويل الدولية الـIFC من ناحية دراسة أنواع جديدة من السندات البيئية والترخيص لتسويق ما يعرف بالسندات الخضراء أو Green Bonds من قبل شركات الوساطة المالية والمصارف المتخصصة التي بدورها تساهم في تمويل وتطوير مشاريع تحافظ على البيئة.

ستستمر هيئة الأسواق المالية ببذل الجهود الإضافية والاستثنائية في العام ٢٠١٨ وذلك لما فيه خير للاقتصاد الوطني. خاصة في ظل ارتفاع الفوائد، عالميا وفي لبنان، والذي يجعل الاستثمار من خلال الرسملة، أجدى لمؤسساتنا الخاصة واضمن لاستمراريتها.

مع أصدق تمنياتي،

رياض توفيق سلامه
رئيس هيئة الأسواق المالية / حاكم مصرف لبنان

رؤيتنا

إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيتها لدى المستثمرين عملاً بتطويرها خدمةً للإقتصاد الوطني.

مهمتنا

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطوّرها بما يتناسب مع التغيرات وأفضل المعايير المحلية والدولية.
- تقليص مخاطر النظام Systemic Risk في الأسواق المالية.
- حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الإستثمارية العادلة والشفافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار من خلال تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسّهر على تقيّدهم بأداب السلوك المهنية.
- رفع مستوى الوعي الاستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية.
- حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي كافة القطاعات الإنتاجية.

فهـرس المحتويـات

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية ٢

الفصل الأول:

هيئة الأسواق المالية ٨

قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية ٨

المهام الأساسية للهيئة ١٠

الفصل الثاني:

أهم أنشطة العام ٢٠١٧ ١٢

أعمال الهيئة على المستوى التنظيمي والرقابي ١٨

أعمال الهيئة على المستوى الإداري ٢٦

مالية هيئة الأسواق ٣١

حركة الأسواق المالية في لبنان ٣٢

التنسيق مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية ٤٤

أنشطة وإنجازات مختلفة ٤٦

الفصل الثالث:

التطلعات للعام ٢٠١٨ ٤٨

الفصل الرابع:

هيئة الأسواق المالية، ما هي؟ ٥٠

الهيكليّة التنظيميّة ٥٠

المؤسسات والأعمال الخاصّة الخاضعة لإشراف الهيئة ورقابتها ٥٢

الفصل الأول: هيئة الأسواق المالية

قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية

أقرّ مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ القانون رقم ١٦١ المتعلّق بإنشاء هيئة الأسواق الماليّة.

تطمح "هيئة الأسواق" إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة، وحماية الادخار الموظّف في الأدوات المالية. وفي هذا السياق، يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مرتكزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهمية الحوكمة الفعالة في المؤسسات المالية وحسن إستعمال المعلومات الخاصة والمؤثرة كما المعلومات المنشورة وتأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين.

إنّ الرؤية التي يتمحور عمل الهيئة حولها تنطلق من أهمية إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيتها لدى المستثمرين عملاً بتطويرها خدمةً للإقتصاد الوطني. فتطور الأسواق المالية ينعكس بشكل مباشر على تطور معدل النمو في الإقتصاد، مما ينعكس ايجاباً على حركة الرساميل ومعدل البطالة، نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد للقطاع الخاص وتوجيه الادّخار العام في الإقتصاد نحو الاستثمارات الملائمة.

كما يحدّد القانون رقم ١٦١ آليّة تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مرتكزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهمية الحوكمة الفعّالة في المؤسسات المالية وحسن إستعمال المعلومات الخاصة والمؤثرة إضافة إلى المعلومات المنشورة وتأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. وعليه، يحدد القانون آلية لمحاسبة ومعاقبة المخلّين بأحكامه من خلال الأطر القانونية التي نص عليها، كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية التي نعول على تأسيسهما بعد إجراء التعيينات اللازمة من الحكومة اللبنانية ضمن الآلية المقترحة في قانون الأسواق المالية رقم ١٦١.

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. وتنقسم عضوية المجلس الى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في الشؤون المصرفيّة والشؤون الماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

يتألف مجلس الهيئة من

رياض سلامه	حاكم مصرف لبنان	رئيس	ينوب عنه نائب حاكم مصرف لبنان السيد رائد شرف الدين
فراس صفي الدين	خبير في شؤون الأسواق المالية	عضو متفرغ	نائب رئيس الهيئة في العام ٢٠١٧
سامي صليبا	خبير في الشؤون المصرفية	عضو متفرغ	
فادي فقيه	خبير في الشؤون المالية	عضو متفرغ	
الان بيغاني	مدير عام وزارة المالية	عضو	
عليا عباس	مدير عام وزارة الإقتصاد	عضو	
سمير حمود	رئيس لجنة الرقابة على المصارف	عضو	

صدور مرسوم إنشاء بورصة بيروت ش.م.ل. في آب ٢٠١٧

تطبيقاً للقانون ١٦١، صدر عن مجلس الوزراء اللبناني مرسوم إنشاء شركة مغفلة لبنانية بإسم "بورصة بيروت ش.م.ل." كما نصّ قانون الأسواق المالية الصادر في ٢٠١١/٠٨/١٧، ومع صدور المرسوم رقم ١٤٠٤، تكون هيئة الأسواق المالية قد اقتربت من تحقيق أحد أهم الأهداف التي عملت عليها منذ تأسيسها، أي تشغيل بورصة بيروت من القطاع الخاص لما لذلك من نتائج إيجابية سوف تنبثق عن هذا التطور. كما وقّعت الهيئة ممثلةً برئيسها حاكم مصرف لبنان مع لجنة مراقبة هيئات الضمان ممثلة بوزير الإقتصاد والتجارة في ١٣ حزيران ٢٠١٧، مذكرة تفاهم تقضي بتعزيز التعاون فيما بينهما وتنظيم الأعمال الرقابية التي تختص بالأدوات المالية الواردة في منتجات التأمين.

وفي هذين التطورين قفزة نوعية لعمل الهيئة في إطار وضع الأنظمة والتشريعات الملائمة والمنسجمة مع المعايير الدولية لتأمين الإنتظام في عمل الأسواق المالية ، بالإضافة الى الرقابة الصارمة ، التي من شأنها أن تشجع المستثمرين المحليين والدوليين على الإستثمار في الأدوات المالية الصادرة عن المؤسسات المالية المرخصة من قبل هيئة الأسواق المالية ، وبالتالي تحقيق نمو أسرع في هذا القطاع ، كما تشجيع الشركات العاملة في لبنان على الإكتتاب العام وإدراج أسهمها في البورصة وخلق فرص عمل للشباب اللبناني.

بورصة بيروت إلى القطاع الخاص

بتاريخ ٢٠١٧/٨/٩ صدر عن مجلس الوزراء اللبناني مرسوم إنشاء شركة مغفلة لبنانية بإسم «بورصة بيروت ش.م.ل.» كما نصّ قانون الأسواق المالية رقم ١٦١ الصادر في ٢٠١١/٠٨/١٧.

بناءً على هذا القرار حلّت شركة بورصة بيروت ش.م.ل. مكان «بورصة بيروت» ، وتم تأسيس مجلس إدارة مؤقت يهدف الى وضع الأطر والنظم لنقل أصول البورصة وتشغيلها في القطاع الخاص في مدة زمنية محددة ضمن المرسوم.

أما على صعيد إدارة شركة «بورصة بيروت ش.م.ل.» يكون مجلس الإدارة المؤقت مؤلفاً من :

- ممثلين اثنين عن لجنة بورصة بيروت، المؤسسة العامة الجاري تحويلها الى شركة مغفلة
- ممثلين اثنين عن وزارة المالية يتم تعيينهما بقرار من مجلس الوزراء بناءً لاقتراح وزير المالية، من بين خبراء بالشؤون المالية
- أعضاء مجلس هيئة الأسواق المالية المتفرغين الثلاثة

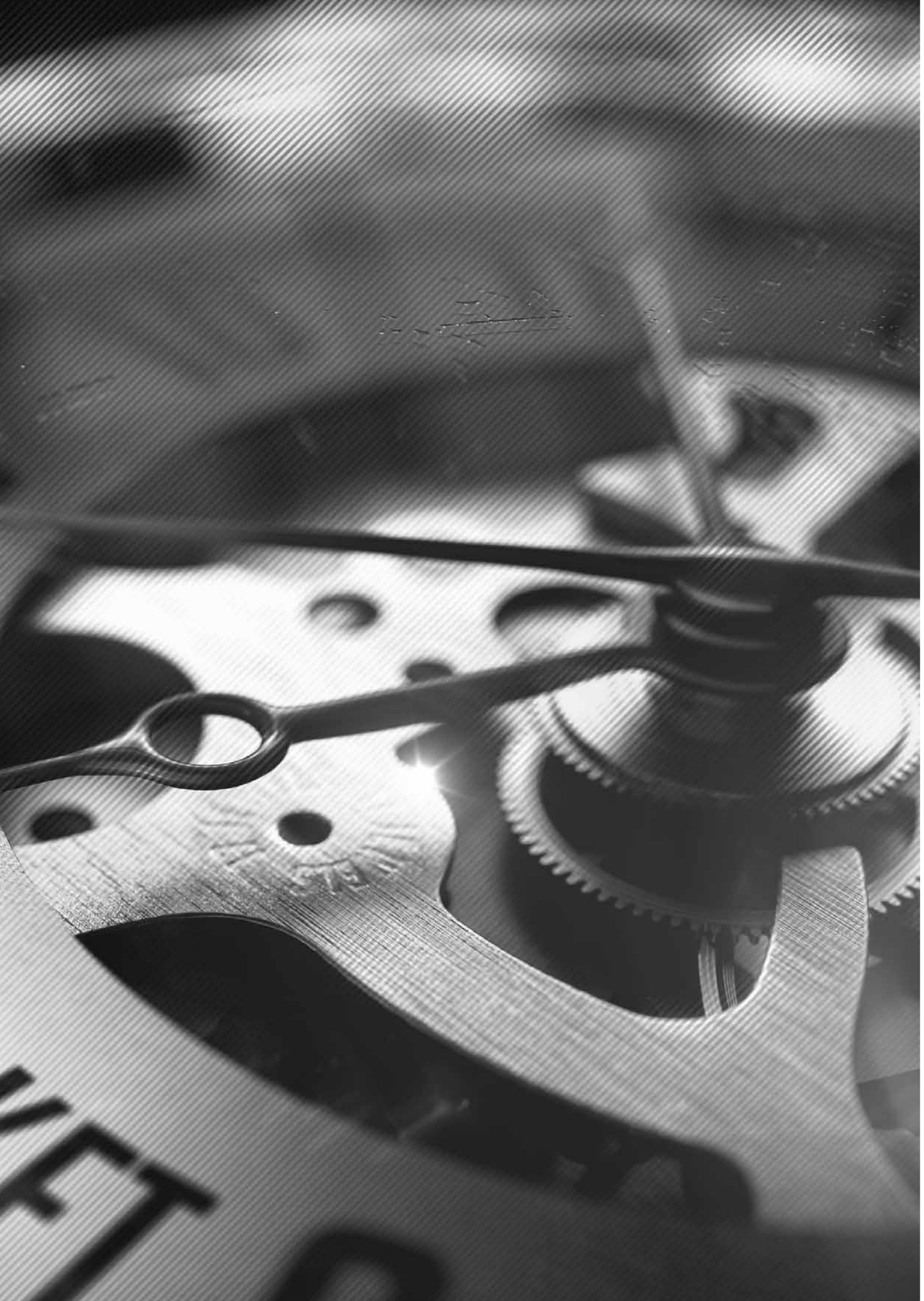

المهام الأساسية لهيئة الأسواق الماليّة

حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميّزة في التعامل بالأسواق المالية.
- تنظيم كيفية الاطّلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الّذين يوزّعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الّذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات الماليّة والسهر على تقيّدهم بآداب السلوك المهنية.

تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.
- تقليص مخاطر النظام Systemic Risk في الأسواق المالية.

إصدار التراخيص

- إصدار التراخيص لوسطاء السوق الذين يقدّمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.
- إصدار التراخيص لشركات التقييم المالي Financial Rating Agencies وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسنيد.

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات

الرقابة والمحاسبة القانونية

- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام هذا القانون وللأنظمة المتخذة تطبيقا له.

الفصل الثاني:

أهم أنشطة العام ٢٠١٧

عام بعد عام تخطو هيئة الأسواق نحو التكامل المطلوب محلياً ودوليّاً. منذ تأسيسها في العام ٢٠١١ انطلقت نحو تنظيم عمل الأسواق المالية اللبنانية استناداً إلى خريطة طريق رسمت من خلالها رؤية تنقلها إلى مصاف المنظمات الدولية للأسواق العالمية، وبعد انضمامها إلى المنظمة الدولية IOSCO في العام ٢٠١٦، وقعت في العام ٢٠١٧ على عدد من الاتفاقيات الدولية معززةً قدراتها التنظيمية والرقابية، إضافةً الى إختيار الهيئة لمنصب نائب رئيس المنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية الـ IFREFI لمدة سنتين واستضافتها في العاصمة بيروت فعاليات المؤتمر السنوي الخامس عشر للمنظمة.

إنّ نشاط هيئة الأسواق المتواصل خلق مرونة في العمل جعلتها تتخطى الضغوطات المحلية للأسواق خلال العام ٢٠١٧ وذلك بفضل عوامل عدة أبرزها دور المصرف المركزي في إرساء الأطر السليمة التي مكنته من استيعاب مفاعيل الأزمات السياسية المتلاحقة. و اليوم تُستكمل عملية تطوير الأسواق المالية في لبنان رغم التحديات وهذه الأخيرة لن تحول دون التحضير لإطلاق منصات التداول الإلكتروني التي كشف عنها منذ مدة غير قصيرة رئيس هيئة الأسواق، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لمساندة الشركات على إدراج أسهمها للتداول إضافةً الى التداول في الأوراق المالية وسندات الدين والعملات والذهب مما يساهم في خلق فرص أوسع للإستثمار لدى اللبنانيين. هذه الخطوة ستشكل قفزة نوعية في عمل هيئة الأسواق مما لها من انعكاسات إيجابية على الأسواق المالية اللبنانية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وفي هذا الإطار، وفي سياق الدعوات المتكررة لتخصيص بورصة بيروت من رئيس الهيئة وأعضاء مجلس الإدارة، توجه نائب رئيس الهيئة السيد فراس صفي الدين بمطالبة فعاليات مؤتمر الطاقة اللبنانية LNE المنعقد برعاية رئيس الجمهورية ميشال عون، بالتشديد على تفعيل عمل الأسواق المالية كونها الحل الأمثل لمشاكل لبنان المالية والاقتصادية مغنداً النقاط التي يمكن البناء عليها ايجابياً اذا طبقت الآليات المناسبة والتشريعات الصادرة والحوافز المطلوبة لدعم الأسواق المالية ودمج الإغتراب اللبناني في هذا التطور المنتظر.

وبعد انضمام لبنان إلى منظمة الـ IOSCO بات من الطبيعي العمل على توقيع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف تضمن قدرة لبنان على تفعيل دوره الرقابي في الأسواق المالية كما تفعيل آليات التعاون مع الأطراف المنضوية من ضمن اللجان المختلفة في IOSCO، كاللجان المتعلقة بالأسواق الناشئة واللجان المتخصصة بتفعيل حماية المستثمر و تثقيفه، فضلاً عن أهمية توقيع المذكرة المتعددة الأطراف لأهداف تتعلق بتبادل المعلومات القيّمة لمكافحة الأعمال غير القانونية في الأسواق، وعمليات الغش و تبييض الأموال التي غالباً ما تكون التحقيقات بها مرتبطة في مقارنة المعلومات بين عدة أطر رقابية أو بين عدد من الدول المنضويَة في عضوية IOSCO.

وهذا الموضوع على أهميته كان أيضاً مدار بحث بين أعضاء و هيئات اتحاد الأوراق المالية العربية في اجتماعهم ما قبل الأخير في تونس عام ٢٠١٧ بحيث كانت النقاشات تدور حول تكاتف الموقف العربي من موضوع مذكرة التفاهم المطورة والمتعددة الأطراف EMMoU والتعديلات التشريعية التي قد تفرضها توقيع هذه المذكرة على التشريعات المالية لدى البعض من دول الاتحاد. وفي هذا السياق أتى موقف لبنان وهيئة الأسواق المالية بدعم الموقف العربي واستكمال النقاش لإتمام عملية توقيع كافة الأعضاء لما يحمل هذا الأمر من أهمية للواقع المالي والرقابي في الأسواق العربية. وخلال اجتماع اتحاد وهيئات الأوراق المالية العربية في تونس، أعرب لبنان عن رغبته باستضافة أعمال الاتحاد في العام ٢٠١٨، وتم بناءً لطلب الهيئة تحديد بيروت مكان عقد اجتماع أعضاء الاتحاد في العام ٢٠١٨.

وأيضاً على الصعيد الدولي، شارك وفد من هيئة الأسواق المالية اللبنانية في اجتماعات البنك الدولي في العاصمة الأميركية واشنطن، وتخلل زيارة الوفد لقاءات عديدة مع عدد من الفاعلين في الأسواق المالية العالمية ومسؤولين من المنظمات الرقابية الأميركية (SEC, FINRA) التي تختص بالأسواق المالية.

شارك أعضاء الوفد الممثل للهيئة مع رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان، بلقاء مع البنك الدولي الذي أعرب خلاله عن أهمية التطور الحاصل على مستوى فعالية عمل الهيئة وتأثيرها الإيجابي في الأسواق. هذا التطور شجع البنك الدولي على استكمال دعمه للهيئة وخطة عملها على تطوير الأسواق المالية. على صعيد آخر، تم تخصيص برنامج من قبل مؤسسة التمويل الدولية الـIFC لتطوير المنظومة التشريعية وإطلاق السندات المختصة بدعم المبادرات الصديقة للبيئة (Green Bonds)، في خطوة نوعية لهيئة الأسواق المالية في المنطقة.

وفي حصيلة الإجتماعات، سمع الوفد اللبناني من نظرائه الأميركيين تعبيراً عن ثقة المؤسسات الرقابية الأميركية والخزينة الأميركية (U.S. Treasury Department) بالدور الفاعل لمصرف لبنان و برئيسه الحاكم رياض سلامة، رئيس الهيئة، وعلى هامش المؤتمرات في واشنطن، تسلّم رئيس الهيئة للعام الثاني على التوالي درعاً تكريمياً من مجلة جلوبال فاينانس Global Finance لتصدره قائمة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم.

تنظيم ورعاية المؤتمرات

منذ انطلاقتها، عملت الهيئة مع العديد من المنظمات الدولية على تفعيل النقاش حول الأسواق المالية في لبنان من منطلق محلي و دولي، و إستكملت سياسة دعم انعقاد مؤتمرات اقليمية ومحلية تهدف الى تأمين مساحة كبيرة لأخصائيين من الأسواق المالية لمشاركة أفكارهم مع الناشطين في السوق اللبناني حول كيفية تفعيل القطاع في لبنان من منطلق السياسات المحددة من قبل هيئة الأسواق المالية، والمبنيّة على أعلى المعايير الدولية.

أعرب لبنان عن رغبته باستضافة أعمال إتحاد هيئات أوراق المالية العربية في العام ٢٠١٨

مؤتمر البورصات العربية في لبنان

عملت الهيئة على استضافة مؤتمر البورصات العربية في لبنان عبر دعم اتحاد البورصات العربية في جهوده لعقد المؤتمر في لبنان. و المؤتمر الذي انعقد تحت عنوان « AFE Annual Conference 2017» ناقش من خلاله رئيس الهيئة أهمية العمل العربي المشترك لتطوير الأسواق المالية عبر تطوير البنية القانونية والتكنولوجية لتلك الأسواق، كما عبّر في كلمته عن آخر التطورات التي قامت بها الهيئة في السنوات الخمس الماضية والتي أرست خلالها مفاهيم متطورة ساهمت في تنظيم العمل وحماية المستثمر. وأوضح أن الهيئة أبرمت منذ إنشائها مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون وتنسيق عدة مع عدد من الهيئات المالية في دول العالم. إضافة إلى انضمام هيئة الأسواق المالية اللبنانية سنة ٢٠١٦ للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال كعضو مشارك.

وشدد على أن تفعيل أسواق رأس المال في لبنان يصب في مصلحة القطاع الخاص، وسوف يؤمن فرص عمل أكثر بشكل مباشر أو غير مباشر، ويساعد على خفض مديونية القطاع الخاص من خلال اصدار أسهم، كما سيساعد على توزيع أفضل لمديونيته من خلال إصدار سندات تؤدي الى جدولة أفضل لاستحقاقات دينه. ومن هنا أهمية الدور الذي تؤديه كل من المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة ومصارف الأعمال في هذا المجال تحت اشراف هيئة الأسواق المالية الى جانب مهمتها تأمين بيئة مؤاتيه للأسواق.

وقد أكد رئيس هيئة الأسواق المالية الأستاذ رياض سلامة أن لبنان يلتزم المعايير الدولية كي يبقى منخرطاً في العولمة المالية، وأنه أقر قوانين تفرض أن تكون الأسهم إسمية في لبنان ولا يسمح بأسهم لحامله. كما يتعاون لبنان من خلال هيئة الأسواق لمكافحة التداول بناء على معلومات مميزة، محلياً، إقليمياً ودولياً، ان كان لمؤسساته المالية أي ارتباط أو قدرة على تقديم معلومات اضافية حول قضايا معينة كما تقوم الهيئة بدورات لتشجيع الحوكمة والشفافية في البيانات بالأخص الشركات التي ستدرج أسهمها في الأسواق المنظمة اللبنانية. وشدد أخيراً على أن أسواق رأس المال في لبنان واعدة بسبب السيولة المتوفرة وحرية التحويل، بالرغم من أن الأنظمة لا تسمح بتمويل يتعدى ٥٠ في المئة من قيمة السهم.

من جهته شدد أمين عام اتحاد البورصات العربية السيد فادي خلف في كلمته على نجاح اتحاد البورصات العربية في استقطاب شركات التسوية العالمية ومصارف دولية للمشاركة في المؤتمر، وأكد أن راعي المؤتمر رئيس الحكومة سعد الحريري، أبدى اهتماماً بهذا المؤتمر كونه يجلب العديد من الشركات المتخصصة في مجال تطوير الأسواق المالية العربية وخصوصاً بورصة بيروت، وكذلك الأمر بالنسبة الى اهتمام أبداه كل من وزير المالية علي حسن خليل ورئيس الهيئة سلامه.

أما الهدف من المؤتمر فهو الجمع بين الخبرات العالمية والعربية على أرض لبنان، لافتاً الى أن النقاش يتناول على مدى يومين كيفية تطبيق المعايير والفرص والأفكار والآليات العالمية في المنطقة العربية.

يوم المصارف اللبنانية في دبي

استضاف مركز دبي المالي العالمي في أيار من العام ٢٠١٧ حدث «يوم المصارف اللبنانية في دبي» برعاية وحضور رئيس الهيئة حاكم مصرف لبنان رياض سلامه ومحافظ مركز دبي المالي العالمي عيسى كاظم. وقد استقطب الحدث ممثلين عن القطاع المصرفي والمالي في لبنان ضمن جهود لتعزيز العلاقات مع هذا القطاع الذي يتمتع بمكانة راسخة في لبنان. وتحدث محافظ مركز دبي المالي العالمي عيسى كاظم، ورئيس هيئة الأسواق المالية رياض سلامة، اللذان ألقيا الضوء على الدور الاستراتيجي الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي والمالي في كل من لبنان ودبي، وأكدا على ضرورة تعزيز أطر التعاون بما يساعد على تطوير هذا القطاع في المنطقة وخارجها. كما تم التطرق الى أهمية مركز دبي المالي العالمي الذي يستضيف فعليا عددا من مؤسسات الخدمات المالية اللبنانية، حيث يوفر لها منصة قوية للنمو خارج المنطقة وصولا إلى الأسواق الدولية.

وفي حديثه تطرق رئيس الهيئة الى أهمية التحكم بالمخاطر، قائلاً أن الهيئات الرقابية والتنظيمية اللبنانية وضعت معايير مرتبطة بالرسملة المطلوبة إن كان لعمليات لها علاقة بقطاع البناء او القطاع العقاري (طلب وجود نسبة ٦٠٪ لرسملة اي مشروع) او بتمويل الاسهم (حيث يجب ان يكون هنالك ٥٠٪ رسملة بالنسبة للقروض التي تعطى على الاسهم) وايضا للمضاربة على العملات حيث تم فرض ٢٠٪ كدفعة اولى down payment لعمليات المضاربة على العملات والتي هي مرتفعة نسبيا لما هو معروف بالعالم، بذلك تمكن المستثمر اللبناني والسوق ان يتخطوا ازمات مهمة مثل التي حصلت للجنيه الإسترليني والفرنك السويسري والين الياباني في العام ٢٠١٧.

وأضاف رئيس الهيئة في كلمته «صحيح أن اليوم تقع أزمات في مؤسسات مالية او في مصرف محدد، ولكن الأهم ان لا نصل الى مرحلة تجعلنا نجابه ازمة للنظام المالي ككل، واعتقد ان هذه التجربة قد اعطت نتائجها بحسب دراسات كثيرة مع بعثات صندوق النقد اذ تعتبر الرقابة على المصارف في لبنان رقابة ممتازة. ايضا بالنسبة لهيئة التحقيق الخاصة نحن حريصون على سمعة لبنان، فاليوم هذه الهيئة معترف بها من قبل كل المؤسسات الدولية. ولبنان اصبح من الدول التي لديها كل القوانين المطلوبة لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب. وبالنسبة أيضا لمكافحة التهرب الضريبي، فقد أقر لبنان القوانين واصبح معترفا به من قبل الـ OECD».

ولفت إلى ان «هذه البنية الموجودة ساعدت أيضا هيئة الأسواق المالية في لبنان، لتطوير السوق، ففي لبنان اقر قانون لخلق هيئة الاسواق التي مهمتها بالفعل هي تنظيم الأسواق المالية بالأساس، وايضا مراقبة التعاطي فيها والتوجه الى تطوير هذه الاسواق تدريجيا لكي تكون في خدمة الاقتصاد اللبناني والقطاع الخاص في لبنان. وتكون بداية التطور في تخصيص بورصة بيروت وإطلاق منصة الكترونية للتداول التي يتم من خلالها ربط لبنان بالمنطقة وعالميا، لأن الانتشار اللبناني هو عنصر مهم للاقتصاد اللبناني من خلال التحويلات حيث ان تلك التحويلات التي تأتي الى لبنان تشكل تقريبا ١٥٪ من الناتج المحلي وهي صادرة اساسا عن لبنانيين يعملون في كل انحاء العالم».

مؤتمر يوروموني السنوي، «الاستقرار والنمو والإصلاح: الديناميكيات الجديدة للاقتصاد اللبناني؟»

تحت عنوان «الاستقرار والنمو والإصلاح: الديناميكيات الجديدة للاقتصاد اللبناني؟» عادت Euromoney إلى بيروت في ١٥ أيار ٢٠١٧ لعقد مؤتمرها السنوي. ضم هذا الحدث أكثر من ٣٠٠ من كبار المسؤولين الحكوميين والمستثمرين والممولين وقادة الأعمال والعديد من المؤسسات الرائدة في لبنان لاستكشاف فرص جديدة وبحث دور لبنان في المشهد المالي العالمي الجديد.

تطوير الأسواق ليس بعملية سهلة أو سريعة، فالهيئة تعمل على عدة مشاريع من ضمنها خصخصة بورصة بيروت وتأسيس منصة تداول الكتروني بهدف زيادة السيولة على الأسواق مما يساهم في تطوير منظومة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة التي تدرج أسهمها على البورصة.

وفي هذا التطور ايجابيات عديدة ، منها المساهمة في خفض مديونية القطاع الخاص والمصارف تدريجيّاً وتحرير كتلة من رأس المال تساهم في خلق فرص عمل جديدة بكلفة أقل من السابق.

رئيس الهيئة تطرق لهذا الموضوع في المقابلة التي أجراها بمناسبة افتتاح مؤتمر يوروموني ببيروت الذي يعقد سنوياً بمساهمة من هيئة الأسواق المالية. و تميّز هذا المؤتمر كما عادته، بجمع أكبر عدد من المعنيين في الأسواق المالية بشكل مباشر و غير مباشر.

تميّز الحضور أيضاً بمشاركة أخصائيين في قطاعات عديدة ، منها تكنولوجيا المعلومات و اقتصاد المعرفة، الذي يعوّل لبنان على دورها في الأسواق المالية في المراحل القادمة، خاصةً أنّ لبنان أصبح ثانياً في العالم العربي من ناحية تمويل شركات قطاع المعرفة والإبتكارات الجديدة التي غالباً ما تأتي بها تلك الشركات. وفي هذا تطور كبير علماً أنّ لبنان لم يكن على الخارطة العالمية للقطاع الذي لم يشهد أي دعم يذكر سابقاً.

وفي مقابلة مباشرة اجراها معه رئيس مؤتمرات Euromoney ، عبر رئيس الهيئة رياض سلامة عن وجهة نظره حول آفاق النمو اللبناني موضحاً أن التقلبات في الأسواق العالمية تتزايد بسبب عدم التزامن بين إجراءات المصارف المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، قبل إبلاغ الحضور بأن توقعات البنك المركزي للبنان على مدى الاثني عشر شهرًا القادمة إيجابية، نظرًا للمبادرات التي يجري السعي إليها لضمان الاستقرار عند مواجهة زيادة الفائدة الأمريكية المتوقعة من الاحتياطي الفيدرالي، مشدداً أن تصنيف الـ CDS اللبناني ينخفض تدريجياً في الحالات الطبيعية مما يعكس ارتياحاً في أسواق السندات اللبنانية، مركزاً على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي.

وفي إطار الندوات المنعقدة في المؤتمر، شارك مدير الأبحاث والإعلام لدى الهيئة السيد طارق ذبيان في ندوة نقاشية ضمت مجموعة من الخبراء الماليين على رأسهم ممثل عن المصرف الأوروبي للإنماء وإعادة الاعمار EBRD، تطرق النقاش خلالها الى البحث في كيفية تطوير النماذج السياسية والاقتصادية وما تعنيه للاقتصاد اللبناني. وقد اقترح السيد ذبيان أن تقوم الحكومة بتنفيذ نموذج «تمويل مشاريع التنمية» والشروع في الإصلاحات الذي يسمح للمواطنين بالمشاركة الفعلية في تطوير البنية التحتية لبلدهم من خلال أسواق رأس مال شفافة.

مؤتمر القمة العالمية للأعمال، Global Summit Endeavor/LIFE

للسنة الرابعة على التوالي، استضافت منظمة انديفور لبنان ومنظمة لايف مؤتمر القمة العالمية الأعمال في بيروت في كانون الأول من العام ٢٠١٧. جمعت القمة أكثر من ٤٠٠ شخصاً من رجال الأعمال ورواد لأعمال المحليين وأعضاء الجالية اللبنانية الناشطين في القطاع المالي وقطاع إقتصاد المعرفة للتواصل والاستماع إلى المسؤولين المؤثرين في مستقبل الاقتصاد اللبناني.

بدايةً قدم رئيس الوزراء اللبناني الأستاذ سعد الحريري ، لمحة عامة عن القضايا الاقتصادية والتجارية التي يواجهها لبنان ، عارضاً خطط حكومته للإصلاح والنمو ، مسلطاً الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه الإغتراب اللبناني في دعم هذه الإصلاحات و اعادة بناء الاقتصاد اللبناني. وقال الرئيس الحريري إن «لبنان سوق كبيرة للاستثمار في الوقت الحالي ، ونحن نعمل على تطوير مشروع استثماري يرتكز على تطوير البنى التحتية في لبنان Capital Investment Program – CIP» بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأظهر التأثير الكبير لبرنامج CIP في جذب صناعات مختلفة والتأكيد على التركيز على المجالات التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي في لبنان.

بدوره ، القى رئيس هيئة الأسواق المالية الأستاذ رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان ، كلمة حول النظرة الاقتصادية للبنان، وما يقوم به كل من مصرف لبنان والهيئة لتطوير قطاع ريادة الأعمال وقطاع المعرفة، قائلاً: «نحن بصدد المضي قدمًا في تطوير تعاوننا مع رواد الأعمال في بلدنا ، حيث تستعد هيئة سوق المال لإطلاق منصة تداول إلكترونية ، والتي نأمل أن نقدمها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨. ستمكّن هذه المنصة التداول الشفاف والفعال، وستضمن إمكانية الاستثمار لجميع الراغبين من كافة أنحاء العالم، مع إمكانية تداول الأوراق المالية اللبنانية، سواء كانت السندات أو شهادات الإيداع أو الأسهم. وأضاف أنه من واجبنا تحفيز النظام البيئي الريادي في لبنان من أجل عكس هجرة الأدمغة ، وخلق فرص عمل والمساهمة في النمو الاقتصادي. كما سيستمر البنك المركزي في دعم الاقتصاد من خلال دعم أسعار الفائدة والدعم المقدم لقطاعات مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقطاع السكن.

وأوضح أن الغرض من إصدار التعميم ٣٣١ في مصرف لبنان هو ضخ مئات الملايين من الدولارات في الأسواق لبدء الأعمال والابتكارات التي من شأنها تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة ، مشيرا إلى أن الرؤية واضحة وترتكز على تقديم الدعم على المدى الطويل ، حتى لو لم يكن لبنان محظوظا بما فيه الكفاية في تسريع هذا النمو كما كان متوقعاً، وذلك بسبب الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي وأزمة اللاجئين على الإقتصاد بشكل عام.

رغم ذلك، ووفقًا للمؤسسات الدولية مثل Global Entrepreneurship Monitor فقد حصل لبنان على المركز الأول من حيث القدرات الابتكارية لدى الشباب. وقد طمأن رئيس الهيئة الحضور بالقول أن الأسواق اللبنانية قد استقرت

بحلول نهاية العام ٢٠١٧ ، وسوف يشهد عام ٢٠١٨ معدلات فائدة ثابتة ، مع الإقرار بأن أسعار الفائدة مرتبط بالبيئة السياسية. و طمأن رئيس الهيئة أن هناك ما يكفي من الأموال في المصارف لتمويل الاقتصاد والقطاع العام.

أما بالنسبة لبيئة الامتثال ، شدد رئيس الهيئة إن لبنان سيبدأ في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS9 ابتداءً من العام ٢٠١٩ ، ويسعى إلى بيئة ثابتة من حيث الامتثال. وهذا أمر جيد خاصةً فيما يتعلق بالتعاون مع أطراف خارجيين ، مثل المصارف المراسلة، التي بدورها تقوم بتوسيع نشاطها وأعمالها في لبنان.

وفي هذا الصدد ، أضاف سلامه أن أحدث منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تشير الى أن اسم لبنان لم يرد في قائمة الدول غير المتعاونة في قضايا التهرب الضريبي، فلبنان ممثلاً بمؤسساته الرقابية والتشريعية يعمل بجد لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

وبهدف تفعيل تطبيق سياسات الهيئة التي عملت على تطويرها في السنوات الماضية عبر إطلاق أنظمة تطبيقية ترعى الأسواق المالية في لبنان، كثفت هيئة الأسواق المالية تعاونها مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية عبر التخطيط لعقد سلسلة من ورشات العمل بدأت في أواخر الـ ٢٠١٧ حول «مكافحة الجرائم المالية في الأسواق» والتي جمعت خبراء في أحد أهم المواضيع المتعلقة بحماية الأسواق ومكافحة تبييض الأموال.

البرنامج التدريبي الذي انعقد في فندق الـ Monroe، بيروت، إفتتح بكلمة لكل من أمين عام اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الأستاذ جليل طريف، ومدير الأبحاث والإعلام لدى هيئة الأسواق المالية الأستاذ طارق ذبيان والدكتور المحاضر خالد سري صيام، رئيس بورصة القاهرة ونائب رئيس هيئة الرقابة المالية المصرية سابقاً.

لبنان ممثلاً بمؤسساته الرقابية والتشريعية يعمل بجد لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

شارك في برنامج التدريب والذي استضافته الهيئة أكثر من ثلاثين متدربا من مختلف الهيئات الرقابية منها هيئة أسواق المال في الكويت، الهيئة السورية للأسواق المالية، ميدكليير ومصرف لبنان وحضور كبار الموظفين في بورصة بيروت وعدد من المؤسسات المالية في لبنان والسودان.

هدف هذا البرنامج كان دعم وتطوير مهارات العاملين في الإدارات المختصة في السلطات التنظيمية والرقابية والمؤسسات المالية المسؤولة عن كشف الجرائم المالية وملاحقة مرتكبيها. وقد عرض المدربون على الحضور أحدث التطورات والأساليب العالمية في جرائم الأسواق المالية والطرق المعتمدة لضمان ردع المخالفين وتعويض المتضررين.

وقد ناقش البرنامج التطورات الأخيرة في تقنيات اكتشاف الجرائم المالية الجديدة لدعم الرقابة على السوق، بالإضافة إلى تقنيات إعداد ملفات الملاحقة الجنائية وتطوير دور الهيئات الرقابية في مكافحة هذه الجرائم.

يشكل البرنامج جزءاً من الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ التي أقرها مجلس الاتحاد بالتعاون مع هيئة الأسواق المالية اللبنانية العام الماضي. وفي إطار بناء القدرات، تهدف الخطة إلى عقد سلسلة من البرامج التدريبية وورش العمل للمساهمة في تطوير القدرات الرقابية للهيئات التنظيمية وتعزيز الكفاءة. ومن ناحيتها، وعدت هيئة الأسواق المالية بأن تستضيف عدداً من الدورات التدريبية سنويا كجزءٍ من تعاونها المشترك مع الاتحاد.

على المستوى التنظيمي والرقابي

ان مـن أبـرز التطـورات التنظيميـة، توقيـع الهيئـة مذكـرة تفاهـم مـع لجنـة مراقبـة هيئـات الضمـان (ICC) ، بحضـور كل مـن رئيـس هيئـة الأسـواق و وزيـر الاقتصـاد وأعضـاء الهيئتيـن وذلـك فـي سـبيل تحديـد آليـات العمـل علـى رقابـة منتجـات التأميـن المرتكـزة علـى أدوات ماليـة قابلـة للتـداول، وذلـك بهـدف تحصيـن هـذا القطـاع وتفعيلـه عبـر تأميـن أفضـل الحمايـة للمسـتثمرين و المدخريـن فـي منتجـات التأميـن المتضمنـة لـ Unit Linked Products أو منتجـات مرتبطـة بـأدوات ماليـة متداولـة فـي الأسـواق الماليـة المحليـة او الدوليـة.

أتـت هـذه الاتفاقيـة لتوضـح عمـل الهيئـة واللجنـة بعـد اقـرار قانـون رقـم ١٦١ تاريـخ ١١ آب ٢٠١١ الـذي أجـاز لهيئـة الأسـواق الماليـة رقابـة كافـة الأدوات الماليـة القابلـة للتـداول فـي السـوق اللبنانـي، و بذلـك تكـون هـذه الاتفاقيـة قـد سـهلت طريـق العمـل و أزالـت أي ضبابيـة فـي التشـريعات التـي ترعـى قطاعـي التأميـن و الأسـواق الماليـة.

و أيضـاً فـي اطـار العمـل علـى تطويـر البنيـة التكنولوجيـة لقطـاع الأسـواق الماليـة، عملـت هيئـة الأسـواق بالإشـتراك مـع ميدكليـر علـى تطويـر مـا يعـرف بالـ CCP أي Central Counterparty، و هـو تطـور فـي كيفيـة ادارة عمليـات المقاصـة الإلكترونيـة عنـد الدخـول فـي عمليـات علـى أسـواق ماليـة متطـورة كالتـي تنـوي الهيئـة اطلاقهـا وبذلـك تكـون الهيئـة و ميدكليـر قـد وضعتـا اللمسـات العمليـة الأولـى التـي تسـهل عمـل المشـغلين للأسـواق والبورصـات الخاصـة لبنانيـاً فـي المراحـل الآتيـة. و فـي هـذا الإطـار، تعاونـت ميدكليـر مـع الشـركة العالميـة والرائـدة فـي مجالهـا GMEX، لتطويـر المنظومـة الجديـدة لمـا فـي ذلـك مصلحـة للسـوق اللبنانـي.

أمـا علـى صعيـد بورصـة بيـروت، فصـدر عـن مجلـس الـوزراء اللبنانـي بتاريـخ ٢٠١٧/٨/٩ مرسـوم رقـم ١٤٠٤ متعلـق بانشـاء شـركة مغفلـة لبنانيـة بإسـم «بورصـة بيـروت ش.م.ل.» كمـا نـصّ قانـون الأسـواق الماليـة رقـم ١٦١ والصـادر فـي ٢٠١١/٠٨/١٧. بنـاءً علـى هـذا القـرار حَلّـت شـركة بورصـة بيـروت ش.م.ل. مـكان «بورصـة بيـروت» وتـم تأسـيس مجلـس إدارة مؤقـت يهـدف الـى وضـع الأطـر والنظـم لنقـل أصـول البورصـة وتشـغيلها مـن القطـاع الخـاص فـي مـدة زمنيـة محـددة ضمـن المرسـوم.

الأنظمة التطبيقية التي أطلقتها الهيئة في العام ٢٠١٧

أمـا فـي مـا خـص الأنظمـة التي أطلقتهـا الهيئة رسـمياً فـي العـام ٢٠١٧، أطلقت الهيئـة نظام الترخيـص والتسـجيل و نظام عـرض الادوات الماليـة علـى الجمهـور، فـي كانـون الثانـي وآب ٢٠١٧ علـى التوالـي. ويهـدف نظـام عـرض الادوات الماليـة علـى الجمهـور إلـى تحديـد المتطلبـات الخاصـة بعـرض الأدوات الماليـة المقدّمـة للجمهـور فـي لبنـان، وتحديـد أنـواع عـروض الأدوات الماليـة المعفيـة أو المعروضـة علـى العـرض العـام. إنّ أهميـة هـذا النظـام تكمـن فـي تحديـد تفاصيـل العـرض واسـلوبه المعتمـد مـن قبـل المؤسسـات المرخصـة بعـد مراجعـة دقيقـة لكافـة مسـتندات الطـرح وكتيبـات التعريـف المقدمـة الـى الهيئـة، كمـا تحديـد موجبـات الإمتثـال وذلـك حمايـةً للمسـتثمر.

امـا نظـام الترخيـص والتسـجيل فسـاهم فـي تعزيـز قـدرة الأخصائييـن الماليـين علـى تأسـيس مؤسسـات وسـاطة ماليـة ، وذلـك بعدمـا خفضـت الهيئـة الـرأس المـال المطلـوب للتأسيس. فعلـى سـبيل المثـال، تـم تخفيـض الـرأس المـال المطلـوب لتأسـيس مؤسسـات الوسـاطة الماليـة التـي تعنـى فقـط فـي تقديـم المشـورة Advising للجمهـور فـي كافـة المواضيـع المتعلقـة بالعمـل فـي الأسـواق الماليـة مـن خمـس مليـارات ليـرة لبنانيـة كحـد أدنـى الـى مـا يـوازي فقـط ١٥٠ مليـون ليـرة لبنانيـة. وايضـاً، **عملـت الهيئـة علـى تسـهيل تأسـيس شـركات وسـاطة ماليـة** هدفهـا تعريـف الأشـخاص وترتيـب Arranging الأعمـال المتصلـة بالأسـواق الماليـة كالعمـل علـى ترتيـب اتفاقيـات الدمـج والاسـتحواذ، وعمليـات طـرح للاكتتـاب العـام أو الخـاص، فـي رأس مـال تأسيسـي قيمتـه ٣٠٠ مليـون ليـرة لبنانيـة. أمـا رخصـة التعامـل أو التـداول فـي أدوات ماليـة مـن حسـاب المؤسسـة أو حسـاب العمـلاء ورخصـة صانـع السـوق ومؤمـن السـيولة Dealing، فانخفضـت بدورهـا الـى رأس مـال تأسيسـي قيمتـه ٦٠٠ مليـون ليـرة لبنانيـة، بعدمـا كان الحـد الأدنـى لتأسـيس شـركة وسـاطة ماليـة يتطلـب رأس مـال بقيمـة الـ ٥ مليـار ليـرة لبنانيـة.

أمـا علـى صعيـد الترخيـص لإدارة المحافـظ وهيئـات الإسـتثمار الجماعـي Managing والترخيـص المخصـص لتقديـم خدمـات حفـظ الأصـول وإدارة الحقـوق والمنافـع Custody، فأتـت قيمـة رأس المـال المطلـوب للتأسـيس بـ ٣ مليـار ليـرة لبنانيـة للترخيـص المتعلـق بـأعمال الـ Managing و٦ مليـار ليـرة لبنانيـة للترخيـص المتعلـق بـأعمال الـ Custody.

تجـدر الإشـارة الـى أن الـرأس المـال المطلـوب يعـد رأس مـال تشـغيلي، وإذ أمنـت إحـدى الشـركات المبلـغ الأعلـى، فيمكـن علـى ضـوء الـرأس المـال هـذا أن تقـوم بكافـة العمليـات المرخصـة والتـي قيمـة رأسـمالها التأسيسـي دون المتوجـب عليهـا.

مـن جهـة ثانيـة يحظـر نظـام الترخيـص والتسـجيل علـى المؤسسـة المرخصـة تكليـف أي شـخص مـا لـم يكـن شـخصاً مسـجلاً لـدى الهيئـة للقيـام بإحـدى المهـام المحـددة فيـه، كالمديـر والمسـؤول التنفيـذي، وعضـو مجلـس الإدارة والمسـؤول المالـي ورئيـس دائـرة الامتثـال ومسـؤول الإبـلاغ عـن تبييـض الأمـوال و المسـؤول عـن حسـاب العميـل و مسـؤول إدارة المخاطـر والمديـر الرئيسـي، والمتـداول وهـو أي شـخص يتـداول فـي الأدوات الماليـة بصفـة وكيـل للعمـلاء أو بصفـة مـوكّل لمؤسّسـة مرخّصـة كمـا ذكـر النظـام. فتفـرض الهيئـة علـى المؤسسـة المرخصـة بـأن يكـون مقـدم الطلـب أهـل ومناسـب ويتمتـع بالكفـاءة اللازمـة لتأديـة الوظائـف التـي يشـملها طلـب التسـجيل لـدى الهيئـة، وأن تتخـذ المؤسسـة المرخصـة الخطـوات اللازمـة للتحقـق مـن صحـة المعلومـات الـواردة فـي الطلـب. ويحـدد النظـام ايضـاً الامتحانـات التـي يجـب علـى مقـدم الطلـب ان يجتازهـا بنجـاح كمـا حـدّدتها هيئـة الأسـواق الماليـة.

نبذة عن الأنظمة التطبيقية التي اطلقتها الهيئة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

نظام التسجيل والترخيص

سلسلة ٢٠٠٠،

كانون الثاني ٢٠١٧

يهـدف هـذا النظـام الصـادر عـن مجلـس إدارة الهيئـة الـى تنظيـم عمـل المؤسسـات العاملـة فـي الأوراق الماليـة وترخيصـه مـن قبـل هيئـة الأسـواق الماليـة كمـا نـص عليـه القانـون ٢٠١١/١٦١. وعلـى غـرار العمـل المصرفـي، تكمـن أهميـة «التسـجيل والترخيـص» فـي حمايـة العمـلاء وضمـان سـلامة ومتانـة المؤسسـات الناشـطة فـي أسـواق رأس المـال، بحيـث تخضـع المؤسسـات المرخـص لهـا لرقابـة مسـتمرة مـن قبـل الهيئـة.

نظام سلوكيات العمل في الأسواق

سلسلة ٣٠٠٠،

تشرين الثاني ٢٠١٦

تكمـن أهميـة «سـلوكيات العمـل» فـي تحديـد السـلوك المتبـع لـدى المؤسسـات والـذي مـن شـأنه تعزيـز القـدرة علـى حمايـة المسـتثمرين، وضمـان عمـل المؤسسـات المرخـص لهـا بنزاهـة، ضمـن آليـات الإدارة السـليمة والرقابـة الفعالـة. ويحـدد التنظيـم أيضـا قواعـد تعامـل المؤسسـات مـع أمـوال وأصـول الزبائـن، كمـا يحـدد المتطلبـات اللازمـة للإفصـاح عـن بعـض التغييـرات والأحـداث لهيئـة الأسـواق الماليـة.

نظام سلوكيات السوق

سلسلة ٤٠٠٠،

تشرين الثاني ٢٠١٦

يشـير هـذا النظـام إلـى معاييـر السـلوك المطبقـة علـى التـداول مـن قبـل الأشـخاص الذيـن يمارسـون الأعمـال الخاصـة بـالأدوات الماليـة. يعتبـر هـذا النظـام بالـغ الأهميـة لسـلامة عمـل السـوق، خاصـة مـن ناحيـة تأميـن أسـواق عادلـة وفعالـة للتـداول فـي الأوراق الماليـة فـي لبنـان.

نظام عرض الادوات المالية على الجمهور Offers of Securities

سلسلة ٦٠٠،

آب ٢٠١٧

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات الخاصة بعرض الأدوات المالية المقدّمة للجمهور في لبنان، وتحديد أنواع عروض الأدوات المالية المعفية من المتطلبات المفروضة على العرض العام، وتحديد المتطلبات لتقديم عرض معفي للأدوات المالية.

نظام قواعد الإدراج Listing Rules

سلسلة ٧٠٠،

متوقع نشره في الجريدة الرسمية في العام ٢٠١٨

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات اللازمة للمصدر لطلب إدراج أدوات مالية في لبنان، وتحديد المتطلبات للحفاظ على إدراج الأدوات المالية، ومتطلبات الحفاظ على الأسس السليمة لحوكمة الشركات من قبل المصدرين المدرجين.

نظام هيئات الإستثمار الجماعي Collective Investment Scheme

سلسلة ٨٠٠،

متوقع نشره في الجريدة الرسمية في العام ٢٠١٨

يشمل هذا النظام إنشاء وتشغيل هيئات استثمار جماعي بما في ذلك هيئات استثمار إسلامية في لبنان بموجب القانون رقم ٧٠٦ غير أنه لا يشمل استخدام هيئات الاستثمار الجماعي لغرض التسنيد بموجب القانون ٧٠٥، نظراً إلى أنه قانون منفصل يستخدم شكل الصندوق المشترك بكل بساطة لأغراض أخرى. ويهدف هذا النظام إلى تنظيم عملية إقامة، وترخيص، وطرح وإدارة هيئات استثمار جماعي والأنشطة المرافقة لها في لبنان، وإلى تحديد المتطلبات التي ترعى عمل مدراء هيئات الاستثمار الجماعي، وودعاء هيئات الاستثمار الجماعي ووكلاء التوزيع المعتمدين.

أما على الصعيد التنظيمي، فقد سعت الهيئة في العام ٢٠١٧ الى المضي في عملية اعادة تنظيم القرارات الصادرة من المجلس واعادة صياغتها لتتناسب مع الأنظمة التطبيقية التي أصدرتها تباعاً منذ العام ٢٠١٥، وذلك ليصبح لكل عمل متعلق بالأسواق المالية مرجع قانوني من ضمن إحدى الأنظمة التطبيقية الصادرة عن هيئة الأسواق المالية.

وعلى هذا الصعيد، أصدر مجلس الهيئة قرار رقم ٢٥ الذي ينشر لائحة وأرقام مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنويا من قبل الهيئة. وعملاً بقرار توحيد الأنظمة، صدر عن مجلس الهيئة خمسة (٥) إعلامات للجمهور توضح التعديلات الواردة على الأنظمة التطبيقية بعد إدخال الأجزاء الواردة في القرارات السابقة ما قبل العام ٢٠١٧ أو اقرار تعديلات مرتبطةً بمسعى مجلس إدارة الهيئة مواكبة حاجات السوق والتطورات وذلك عبر مراجعات دورية لكافة الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة وهي:

إعلام	مضمون	
٢١	متعلق بتعديل القرار رقم ١٤ تاريخ ١٠ شباط ٢٠١٤	إلغاء نص المادة الثالثة عشرة من القرار رقم ١٤
٢٢	متعلق بنطاق تطبيق الأنظمة التطبيقية والقرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة	توحيد الأنظمة مع القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة ضمن مجموعة واحدة متكاملة
٢٣	متعلق بتعديل نظام السلوكيات في الأسواق المالية سلسلة ٤٠٠٠ وإلغاء القرار رقم ٢٢ تاريخ ٩ آب ٢٠١٦ والقرار رقم ٦ تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٣	إلغاء نص البند الثامن من المادة ٤٢٠٢ من نظام السلوكيات في الأسواق المالية سلسلة ٤٠٠٠ المتعلقة بحظر الأعمال أو الممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تضليل. إلغاء القرار رقم ٢٢ المتعلق بمنع التلاعب بالأسعار العائدة للأدوات المالية كما ألغى القرار رقم ٦ المتعلق بحظر الاستغلال الشخصي للمعلومات المميزة غير المعلنة عند التعامل في الأسواق المالية.
٢٥	متعلق بتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠ وبإلغاء القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٦	عّدلت الفقرة (٦) من المادة ٢٢٠٤ المتعلقة بمتطلبات الترخيص. عّدلت مواد الباب "٥" المتعلق بالموافقة على الأشخاص المسجلين– المتطلبات والآلية. عّدل الجدول المتعلق بالامتحانات التي يتوجب على مقدم الطلب النجاح فيها قبل تقديم طلب التسجيل والمرفق بالملحق رقم ٥ من نظام الترخيص والتسجيل. ألغي القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٦ (المتعلق بالمؤهلات الواجب توفرها لمزاولة بعض المهام المنظمة المتعلقة بالأدوات المالية).
٢٦	متعلق بإلغاء القرار ١٦ تاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤ المتعلق بالأدوات والمنتجات المالية	ألغي القرار رقم ١٦ المتعلق بالأدوات والمنتجات المالية.
٢٨	متعلق بتعديل نظام عرض الأدوات المالية سلسلة ٦٠٠٠	موجه الى مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول

أمّا على الصعيد الرقابي، فقد قامت وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة بخمسة عشر تحقيقاً وعشر عمليات تدقيق على المؤسسات الماليّة التي تتداول بالأوراق الماليّة حيث ركّزت على عدّة جوانب في تحقيقها، منها ما يخصّ التلاعب بالأسعار، والتداول غير الشرعي عبر استغلال المعلومات، ونقص متعمّد في تقارير الإفصاح كما التعاون مع هيئات قضائيّة أجنبيّة للتوصّل إلى نتائج ايجابيّة في تحقيق داخلي، وغيرها من الملفات المتنوّعة ذات الصلة. ورفعت النتائج كافة إلى مجلس إدارة الهيئة لاتخاذ القرارات المناسبة.

كما قامت وحدة الرقابة على الأسواق المالية بمراجعة ودراسة مائة و ثلاثة وثمانين [١٨٣] طلباً في العام ٢٠١٧ تمحورت حول الطلبات المقدّمة من قبل المؤسسات والشركات الماليّة وشركات الوساطة الماليّة والمصارف التي تناولت جوانب مختلفة، منها طلبات تتعلق بالتعامل مع مراسلين أجانب جدد، طلبات الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، كما إصدار تراخيص جديدة أو تعديلها والتأكد من تطبيق معايير التسويق لأوراق ماليّة جديدة وسندات وصناديق استثمار مشتركة ومنتجات مركبة.

يبيّن الرسم البياني (أدناه) أنّ القسم الأكبر من المراجعات المئة وثلاثة وثمانين [١٨٣] التي عالجتها الوحدة، كانت حول الطلبات المتعلّقة بتسويق صناديق الاستثمار المشتركة (أو تعديل على الصناديق) والتي شكّلت أربعة وثلاثين طلباً [٣٤]، يتبعها ثلاثة وعشرون [٢٣] طلباً متعلقاً بإصدار أو تسويق أسهم تفضيلية، وإحدى وعشرون [٢١] طلباً للتعامل مع مراسلين جدد، إضافةً الى تسعة عشرة [١٩] طلباً متعلقاً بسندات وشهادات ايداع إضافةً الى تسويق منتجات التأمين المرتبطة بأدوات مالية.

أما طلبات ترخيص أو تعديل رخصة مؤسسات وساطة مالية أتى مجموعها في العام ٢٠١٧ ثمانية [٨] طلبات وواحد وعشرين [٢١] طلباً متعلقاً بتسجيل أفراد للعمل في الأسواق المالية. وأتى العدد الأكبر من الطلبات حول أنواع مختلفة عددها ستة وأربعون [٤٦] طلباً من المجموع العام.

النسبة المئوية لمراجعة الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات والشركات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف

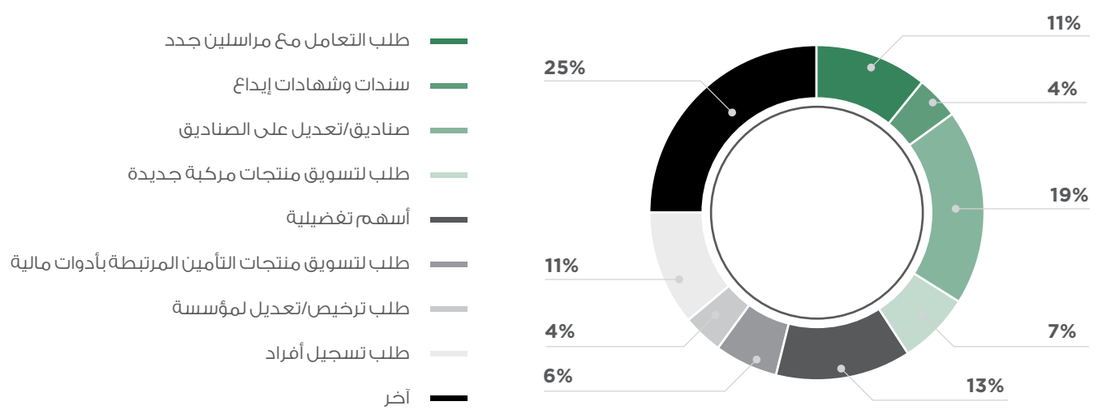

وعلى صعيد مجلس الهيئة الذي يضطلع بصلاحيّات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجّع الاستثمار في الأسواق الماليّة حيث له صلاحيّة وضع الأنظمة العامّة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلّقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف أموال الجمهور.

كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلّقة بالأدبيات التي يتوجّب على مقدّمي الخدمات الماليّة ومستخدميهم التقيّد بها وصلاحيّة الترخيص بإنشاء المؤسّسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف الأموال وعمليّات التسنيد على اختلاف أنواعها.

وانطلاقاً من مسؤوليّته المذكورة أعلاه، عقد مجلس الهيئة سبعة عشر اجتماعاً واتّخذ ثلاث مائة وثلاثة عشر [٣١٣] قراراً تنظيميّاً وإداريا في العام ٢٠١٧، منها [١٩١] قراراً متعلقاً بعمل الهيئة الداخلي.

#	تاريخ انعقاد مجلس الهيئة	عدد القرارات
١	٩ كانون الثاني ٢٠١٧	١٤
٢	٣٠ كانون الثاني ٢٠١٧	٧
٣	١٣ شباط ٢٠١٧	١٣
٤	٦ آذار ٢٠١٧	١٤
٥	٣ نيسان ٢٠١٧	١٩
٦	٢٤ نيسان ٢٠١٧	٢٦
٧	١١ آيار ٢٠١٧	١٥
٨	١٢ حزيران ٢٠١٧	٢٦
٩	٣ تموز ٢٠١٧	٢٠
١٠	٧ آب ٢٠١٧	٢٦
١١	٢١ آب ٢٠١٧	٣٣
١٢	١١ أيلول ٢٠١٧	١٥
١٣	٢ تشرين الأول ٢٠١٧	١٥
١٤	٢٣ تشرين الأول ٢٠١٧	١٣
١٥	٧ تشرين الثاني ٢٠١٧	٢٠
١٦	٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٧	١٨
١٧	١٨ كانون الأول ٢٠١٧	١٩

نوعية الطلبات التي نظر بها مجلس الهيئة في العام ٢٠١٧

أمّا نوعية الطلبات التي نظر بها مجلس الهيئة في العام ٢٠١٧، فأتت على الشكل الآتي، حيث شكّلت طلبات تكوين وزيادة رأس مال مؤسّسات الوساطة الماليّة المرخّصة وتمديد مهل الترخيص والحصول على صفة شخص مسجل حوالي ٢٧٪ من مجمل الطلبات المقدّمة إلى مجلس الهيئة [مختلف]، كما شكّلت عمليّة الترخيص لتسويق أدوات ماليّة واردة في عقود ضمان وتسويق أدوات ماليّة وهيئات إستثمار جماعي حوالي ٤٢٪ من مجمل الطلبات المقدّمة إلى مجلس الهيئة.

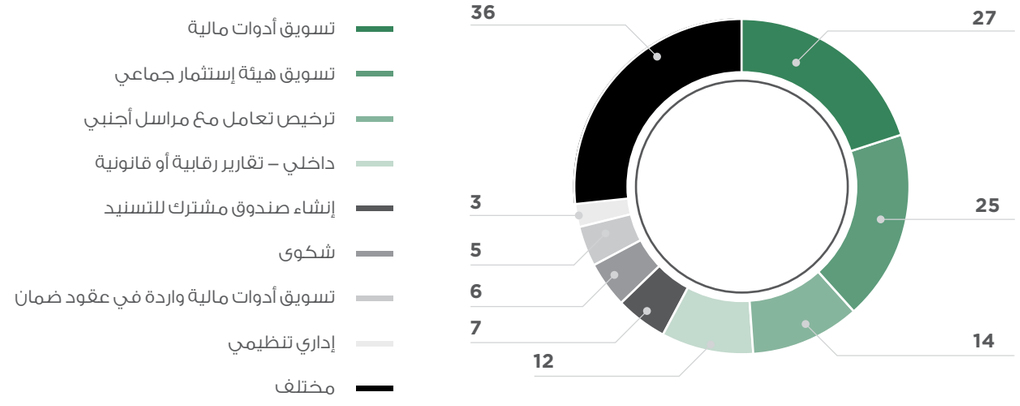

فعالج المجلس ما يقارب المئة واثنين وعشرين [١٢٢] طلباً خارجياً، منها ستة وخمسون [٥٦] طلباً من مصارف لبنانيّة، واحد و ثلاثون [٣١] طلباً من مؤسّسات ماليّة، واحد وعشرون [٢١] طلباً من مؤسّسات وساطة ماليّة و ستة طلبات [٦] من أفراد، إضافةً الى أربعة طلبات [٤] من مؤسّسة رقابيّة رديفة، وثلاثة [٣] طلبات من شركات محدودة المسؤولية، اضافةً الى طلب وحيد [١] من جمعية المصارف.

الجهة المسؤولة عن تقديم الطلبات إلى مجلس الهيئة

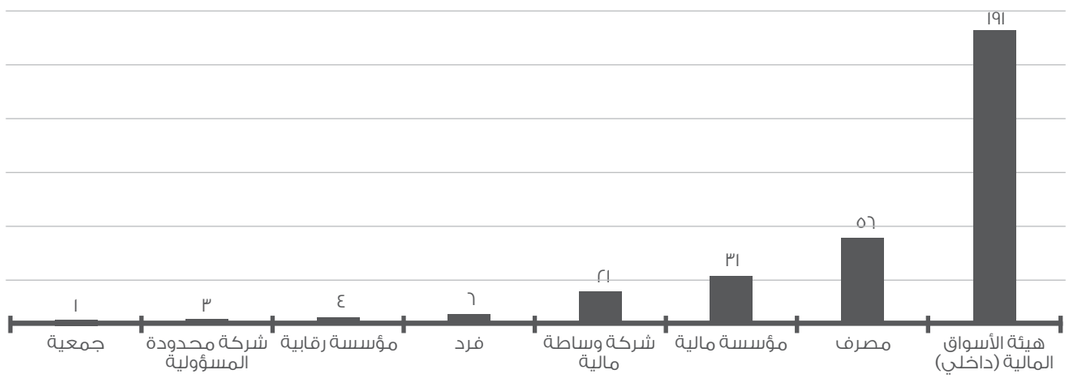

وأيضاً ضمن الأطر التنظيمية، وفي إطار قيامها بالمهام المناطة بها قامت مديرية الشؤون القانونية بدراسة طلبات التأسيس لعدد من مؤسسات الوساطة المالية في لبنان وطلبات الترخيص لمزاولة أنشطة خاصة بالأعمال المتعلقة بالأدوات المالية بالإضافة الى الطلبات الأخرى المقدمة من الوسطاء الماليين ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة بإصدار و/أو ترويج أنواع مختلفة من الأدوات المالية وبإنشاء و/أو ترويج هيئات استثمار جماعية.

وأيضاً ضمن الأطر التنظيمية عملت المديرية على دراسة إصدار وتسويق نوع جديد من سندات الدين في لبنان وهي سندات الدين الخضراء أو Green Bonds، وقد بدأت الهيئة العمل في هذا الشأن في أواخر العام ٢٠١٧ ضمن آلية تعاون مع مؤسسة الـ IFC، الشركة المتخصصة في أمور القطاع الخاص لدى البنك الدولي.

كما وعملت المديرية خلال العام ٢٠١٧ على إعداد عدد من التعديلات على الأنظمة التطبيقية التي صدرت عن الهيئة منها:

– الإعلام رقم ٢١ المتعلق بتعديل القرار رقم ١٤ تاريخ ١٠ شباط ٢٠١٤ (متعلق بهيئات الاستثمار الجماعي)،

– الإعلام رقم ٢٢ المتعلق بنطاق تطبيق الأنظمة التطبيقية و القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة،

– الإعلام رقم ٢٣ المتعلق بتعديل نظام السلوكيات في الأسواق المالية سلسلة ٤٠٠٠ وإلغاء القرار رقم ٢٢ تاريخ ٩ آب ٢٠١٦ والقرار رقم ٦ تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٣ (متعلق بحظر الاستغلال الشخصي للمعلومات المميزة غير المعلنة عند التعامل في الأسواق المالية)،

– الإعلام رقم ٢٥ المتعلق بتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠ وبإلغاء القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٦(المتعلق بالمؤهلات الواجب توفرها لمزاولة بعض المهام المنظمة المتعلقة بالأدوات المالية)،

– الإعلام رقم ٢٦ المتعلق بإلغاء القرار ١٦ تاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤ المتعلق بالأدوات والمنتجات المالية،

– الإعلام رقم ٢٨ المتعلق بتعديل نظام عرض الأدوات المالية سلسلة ٦٠٠٠.

هذا بالإضافة الى استكمال المشاركة في عملية ترجمة نظامين تطبيقيين الى اللغة العربية واللذين سوف ينشرا في الجريدة الرسمية في العام ٢٠١٨ وهما: نظام قواعد الإدراج Listing Rules و نظام هيئات الإستثمار الجماعي Collective Investments Scheme.

ساهمت مديرية الشؤون القانونية ايضاً بوضع فهرس للمصطلحات المالية بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بهدف توحيد المفاهيم فيما بين البلدان الاعضاء. اخيراً قامت مديرية الشؤون بدراسة عدد من اتفاقيات التعاون الدولية التي قامت الهيئة بتوفا مع نظيراتها لاسيما تلك المبرمة مع الجمهورية الروسية ممثلةً بالمصرف المركزي الروسي. كما وعملت المديرية على صياغة اتفاقية التعاون الموقعة ما بين هيئة الاسواق المالية ولجنة مراقبة هيئات الضمان.

أعمال الهيئة على المستوى الإداري

منذ تاريخ انشائها في العام ٢٠١١، تميزت هيئة الأسواق المالية بالعمل على تحقيق أهداف عديدة أهمها تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية على الأسواق، فضلاً عن التثقيف والتوعية حول دور الأسواق المالية في تطوير الاقتصاد الوطني. فدورها هذا، خولها اعتماد طاقم بشري يمتاز بالعلم والوعي والمعرفة في عمل الأسواق المالية المحلية والعالمية.

فنشطت الهيئة على المستوى الإداري بشكل فاعل في تطبيق وتطوير الأنظمة المعمول بها لديها، كما عملت على زيادة عديدها من أصحاب الاختصاص ضمن الآليات والمعايير المتبعة في أفضل الشركات.

الإنتقال الى المقر الرئيسي الجديد

كما استكملت الهيئة التحضيرات الأخيرة لنقل مقرها الرئيسي الى مركزها الجديد الواقع على شارع روما، منطقة الوردية في الحمرا.

على مستوى شؤون الموظفين

وبناءً على توجيهات مجلس إدارة الهيئة، قامت مديرية الموارد البشرية باستكمال الجهاز البشري «للهيئة» من خلال توظيف الأشخاص الذين استوفوا الشروط المحددة في الوصف الوظيفي للامتحانات المطلوبة، بالتعاون مع مؤسسة «تقييم» و«المعهد العالي للأعمال» ESA للعام الخامس على التوالي.

وبعدما كان التوازن والمساواة في عدد النساء والرجال العاملين لدى الهيئة في العام ٢٠١٦ واضحاً، تميز العام ٢٠١٧ بتفوق عدد المستخدمات لدى الهيئة على عدد المستخدمين الذكور كما يظهر لنا الجدول التالي.

التوزيع الجندري لموظفي الهيئة

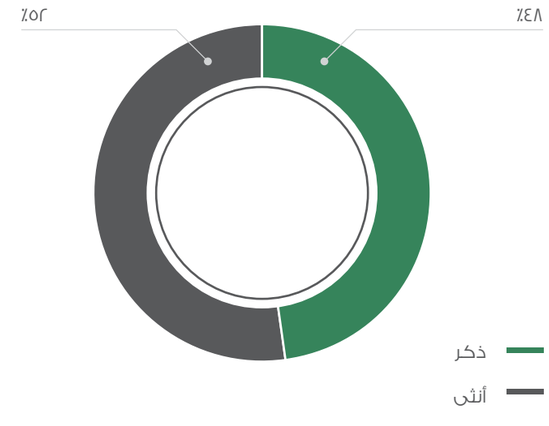

أما من ناحية الكفاءة العلمية لدى الجهاز البشري حيث ان حاملي الشهادات العليا هم من أصحاب الخبرة الطويلة في طبيعة عمل الأسواق، فتتراوح نسبة الموظفين ذو خبرة عشر سنوات أو اكثر بحوالي الـ ٨٤٪ من المجموع العام للموظفين.

التحصيل العلمي لموظفي الهيئة

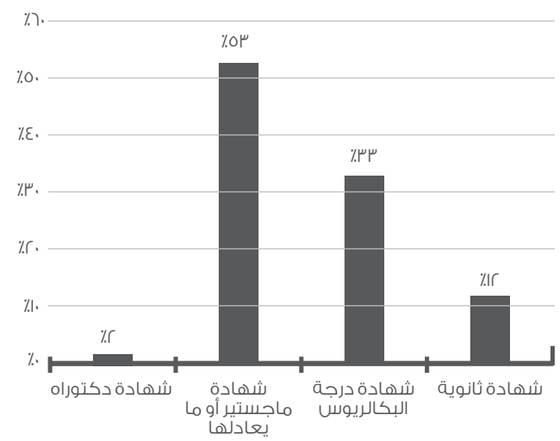

سنوات الخبرة لدى موظفي الهيئة

على مستوى تطوير قدرات الكادر الرقابي والقانوني لدى الهيئة

عملت مديرية الموارد البشرية بالتنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية على تدريب وتطوير الموظفين لتعزيز كفاءاتهم وذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبية إقليمية ودولية؛ على سبيل المثال، البرنامج التدريبي الذي نظمته الهيئة مع اتحاد الأوراق المالية العربية حول مكافحة الجرائم المالية في الأسواق في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧ وورش العمل المنعقدة مع هيئات رقابية دولية والتي شارك فيها موظفو الهيئة لمتابعة آخر التطورات الرقابية.

برنامج الشهادة الدولية لتنظيم الأسواق المالية

حضر كل من عضو مجلس الإدارة التنفيذي السيد فراس صفي الدين ومدير الأبحاث والإعلام السيد طارق ذبيان البرنامج المشترك لكلية الحقوق بجامعة هارفارد والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO حول تفعيل تنظيم سوق الأوراق المالية الذي يهدف إلى تعزيز فهم المسؤولين في الهيئات الرقابية للتحديات الجديدة في عالم تنظيم ومراقبة سوق رأس المال.

البرنامج الموزع على مرحلتين، تغطي المرحلة الأولى فيه أساسيات وتحديات تنظيم الأوراق المالية والامتثال فيها عبر عرض مفصل يقدمه أخصائيون في الأوراق المالية. أما المرحلة الثانية فتهدف إلى استشراف المراحل والتحديات المستقبلية والنظر إلى الأمام فيما يتعلق بالتحديات التنظيمية الحالية والمستقبلية والقضايا الناشئة والتي قدمها لمشاركين أكاديميين بارزين في هارفارد ومنظمات الأوراق المالية الدولية وأبرز واضعي السياسات العامة المالية والرقابية في الدول النامية.

يعد برنامج الشهادة الدولية لتنظيم الأسواق المالية أحد أفضل البرامج العالمية في مواكبة آخر التطورات العلمية في عالم تنظيم الأسواق المالية، تشترك في ادارته والإشراف العام عليه كل من IOSCO وكلية الحقوق بجامعة هارفارد PIFS-HLS وذلك لضمان جودة واستمرارية البرنامج تلبيةً لتوقعات الحضور والمشاركين، حيث يتضمن من جملة ما يتضمنه، استخدام دراسة حالات حقيقية وتمارين افتراضية وتمارين جماعية إضافةً الى قراءات معمقة لعدد من المرافعات القانونية لقضايا مالية في عدد من الدول المنضوية تحت منظمة الـ IOSCO.

ورشة عمل المعهد الدولي لإنفاذ الأوراق المالية ورقابة الأسوق

وكما جرت العادة، شارك وفد من الهيئة بورشة العمل السنوية التي تنظمها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC تحت عنوان International Institute for Securities Enforcement and Market Oversight، بحضور أكثر من ١٤٠ مندوبا من أكثر من ٦٠ بلداً، حضرها السيد عزيز العم والسيدة ريتا محفوظ عن وحدة الرقابة على الأسواق المالية في ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٧. تهدف ورشة العمل هذه بشكل أساسي الى تسهيل الالتقاء والتعاون وتبادل الأفكار والخبرات بين الهيئات الرقابية من جميع أنحاء العالم بغية تحديد أفضل الممارسات ورفع المعايير الدولية لبناء أسواق مالية مزدهرة ومتطورة.

وقد عالجت ورشة العمل ايضاً، الآليات المعتمدة لبناء برنامج رقابي للتطبيق وادارة التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية المالية والمدعين العامين والسلطات القضائية المختصة، فضلاً عن آليات التحقيق المعتمدة لكشف الجرائم المالية والممارسات الممنوعة التي تقوم بها الشركات المدرجة كالتلاعب بالأسواق والتلاعب بالأسعار واستعمال المعلومات الخاصة للتداول غير الشرعي.

برنامج المعهد الدولي السنوي السابع والعشرين لنمو سوق الأوراق المالية

في إطار التعاون مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية Securities and Exchange Commission – SEC حضر كل من مديرة الشؤون القانونية الأستاذة كالين عون معراوي وموظفي وحدة الرقابة على الأسواق المالية السيدة ياسمين فاخوري والسيدة تمارا بو فخرالدين والسيد كمال الخطيب برنامج المعهد الدولي السنوي السابع والعشرين لنمو سوق الأوراق المالية – 27th Annual International Institute for Securities Market Growth وذلك في ٢٧ آذار ٢٠١٧. تركز البرنامج في دورته السابعة والعشرين على التغييرات الدولية في التكنولوجيا المعتمدة في التداول على الأسواق ومنها التداول الفائق السرعة والكثيف (High Frequency Trading) ودور الرقابة المبنية على آليات تحديد مخاطر التكنولوجياً فضلاً عن القضايا المتعلقة بالأمن على شبكة الإنترنت Cybersecurity وخصوصية البيانات، كما الإبتكارات المالية الجديدة والمخاطر المستجدة التي تواكبها.

ومن أهمية المواضيع المطروحة ايضاً، موضوع الآليات المعتمدة في التأسيس لمنظومة كاشفي الفساد الذي تكمن في صلب الرقابة الفعالة، كما تعمق الحضور في مواضيع مختلفة منها مكافحة تبييض الأموال في الأسواق والعمل على الحد من نشاطات التزوير والخداع في التعاملات المالية على الأسواق. وشدد المحاضرين

في البرنامج التدريبي على أهمية التواصل بين الهيئات الرقابية ضمن الأطر الدولية الموضوعة لحماية المستثمر في الأسواق المالية العالمية لما لذلك من تأثير إيجابي على ثقة المستثمرين.

مكافحة الجرائم المالية في الأسواق المالية

عقدت هيئة الأسواق المالية بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية برنامجا تدريبيا حول «مكافحة الجرائم المالية في الأسواق المالية» في فندق الـ Monroe ، بيروت وذلك في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٧. يهدف برنامج التدريب الى دعم وتطوير مهارات العاملين في الإدارات المختصة في السلطات التنظيمية والرقابية والمؤسسات المالية المسؤولة عن كشف الجرائم المالية وملاحقة مرتكبيها، وقد حضره عن الهيئة السيدة ليال مرديني والسيد محمد عكوم عن وحدة الرقابة على الأسواق والسيدة جوانا قازان والسيدة ميرنا نصر عن مديرية الشؤون القانونية. وقد عرض المدربون على المشاركين أحدث التطورات والأساليب العالمية في جرائم الأسواق المالية والطرق المعتمدة لضمان ردع المخالفين وتعويض المتضررين. وقد ناقش البرنامج العديد من المواضيع منها التطورات الأخيرة في تقنيات اكتشاف الجرائم المالية الجديدة لدعم الرقابة على السوق، بالإضافة إلى تقنيات إعداد ملفات الملاحقة الجنائية وتطوير دور الهيئات الرقابية في مكافحة هذه الجرائم.

التاريخ	الموضوع	الجهة المنظمة	المكان	المديريات المعنية
٣١ كانون الثاني ٢٠١٧	محاضرة عن قوانين الأسواق المالية في لبنان	جمعية المؤسسات المالية AFIL	بيروت، لبنان	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
٢٧ أذار ٢٠١٧	برنامج المعهد الدولي السنوي السابع والعشرين لنمو سوق الأوراق المالية	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية SEC	واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية	مديرية الشؤون القانونية وحدة الرقابة على الأسواق المالية
١٩ حزيران ٢٠١٧	برنامج الشهادة الدولية لتنظيم الأسواق المالية	كلية الحقوق في جامعة هارفرد ومنظمة الـ IOSCO	مدريد، إسبانيا	مديرية الأبحاث والإعلام نائب الرئيس
٧ تموز ٢٠١٧	التبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبية	شركة PWC	بيروت، لبنان	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
١٨ تشرين الاول ٢٠١٧	ورشة عمل لمكافحة الجرائم المالية في الأسواق المالية	هيئة الأسواق المالية وإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	بيروت، لبنان	وحدة الرقابة على الأسواق المالية مديرية الأبحاث والإعلام مديرية الشؤون القانونية
٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٧	الملتقى الثالث لمكافحة الجريمة الالكترونية	الإقتصاد و الأعمال	بيروت، لبنان	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
٤ كانون الأول ٢٠١٧	قوانين هيئة الأسواق المالية	هيئة الأسواق المالية ومعهد خبراء التدقيق الداخلي اللبناني	بيروت، لبنان	وحدة الرقابة على الأسواق المالية

التواصل مع الجمهور

كان لمديرية الأبحاث والإعلام دور فاعل في التحضير لعدد من المؤتمرات وورش العمل التي عقدتها الهيئة برعاية رئيسها الأستاذ رياض سلامه، بحيث تميزت المؤتمرات بمشاركة واسعة من قبل الناشطين في الأسواق المالية. وبدورها، أرست المديرية تعميم نشرة إخبارية الكترونية مفصلة على الجمهور، متضمنةً أبرز ما دار من نقاشات في المؤتمرات التي قامت أو ساهمت بها الهيئة.

بالإضافة الى نشر ومواكبة جميع نشاطات الهيئة في الإعلام، تابعت مديرية الأبحاث والإعلام على الصعيد الداخلي تحضير التقارير الإعلامية اليومية التي تلخص أهم ما نشر في الصحف الاقتصادية المحلية والعالمية لمشاركتها مع مجلس الإدارة وكافة العاملين لدى الهيئة. كما استمرت بتحضير البيانات المالية اليومية والدورية والمتعلقة بحركة بورصة بيروت كما البيانات الإحصائية المتعلقة بصناديق الإستثمار الجماعي والأدوات المركبة لدى كافة المؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف لنشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

محاضرات عن الأسواق المالية

وكان لمدير الأبحاث والإعلام السيد طارق ذبيان محاضرة عن الأسواق المالية للمتدربين الحقوقيين لدى مجلس النواب اللبناني لاطلاعهم على آخر التطورات في أسواق رأس المال اللبنانية ومناقشة تفاصيل قانون الأسواق المالية رقم ٢٠١١/١٦١ والتداول الداخلي القانون رقم ٢٠١١/١٦٠. و قد تلى المحاضرة جلسة أسئلة وأجوبة ومناقشة حول الشؤون الاقتصادية الحالية.

كما شارك ايضاً السيد ذبيان ممثلاً هيئة الأسواق المالية في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر Lebanon 2025: Investment and Financial Markets Education الذي عقد تحت رعاية وزير المالية علي حسن خليل ممثلاً بالمدير العام لوزارة المالية، الدكتور الان بيفاني الذي افتتح المؤتمر مقدماً لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي الكلي في لبنان، وموجز عن مناقشات ميزانية ٢٠١٧، إلى جانب التوقعات الاقتصادية وتبعات اقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب في البرلمان.

وفي مداخلته ضمن الحلقة النقاشية في افتتاح المؤتمر أبرز السيد طارق ذبيان ، مدير الأبحاث والإعلام في هيئة الأسواق المالية، الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الهيئة في ما يتعلق بتثقيف وحماية المستثمرين، مع التأكيد على أهمية تفعيل البرامج لتثقيف المستثمرين بدءاً من معالجة النظم التعليمية في المدارس الابتدائية لدمج مواد التعليم المالي في المنهاج الدراسي الوطني، وكذلك بناء القدرات على مستوى المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية لضمان حصول المستثمرين على تثقيف مالي جيد وحمايتهم من أجل المساعدة على تنمية أسواق مالية أكثر تطوراً.

ساهمت هيئة الأسواق المالية أيضاً في ورشة العمل التي شاركت بتنظيمها وحدة الرقابة على الأسواق المالية برئاسة السيد خليل غلاييني بالتعاون مع معهد خبراء التدقيق الداخلي اللبناني IIA في ٤ كانون الأول ٢٠١٧ والتي قدمت شرحاً مفصلاً عن الأنظمة التطبيقية للهيئة واستمع خلالها موظفو وحدة الرقابة على اسئلة العاملين في الأسواق ونظرتهم للأمور المتعلقة بالأعمال.

اطلاق موقع الهيئة الجديد على شبكة الإنترنت

وانطلاقاً من رؤيتها وخبرتها في التواصل مع الجمهور، اطلقت مديرية الأبحاث والإعلام موقع الهيئة الجديد على شبكة الإنترنت في العام ٢٠١٧. ويتميز التصميم الجديد بعدة خصائص منها إبراز المفاهيم الأساسية التي عملت الهيئة على ارسائها منذ تأسيسها وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، ومنها الشفافية وحماية المستثمر عبر التثقيف المالي Investor Education والأنظمة التطبيقية التي عملت على إطلاقها. كما أتاحت الهيئة، من خلال التصميم الجديد، الفرصة للجمهور والأخصائيين في الأسواق المالية بالوصول الى معلومات تعتبر أساسية لعمل الاسواق، كالتقارير الدورية التي تلخص حركة الأسواق، والتقارير المتعلقة بالصناديق الإستثمارية المرخصة من قبل الهيئة، فضلاً عن كافة القوانين والأنظمة التطبيقية المتعلقة بالأسواق المالية في لبنان. وفي هذا الإطار، استحدثت الهيئة صفحات متخصصة للمستثمر تقدم من خلالها نبذة سريعة عن الأنظمة التطبيقية المرعية الإجراء، بالإضافة الى صفحات متخصصة بتثقيف المستثمر واطلاعه على أبسط مفاهيم الأسواق المالية في العالم وكيفية مقاربتها من منطلق التحوط للمخاطر التي قد تنبثق عنها.

تعليقاً على إطلاق التصميم الجديد لصفحتها الرسمية على شبكة الأنترنت، شدّد رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامه على أهمية هذه الخطوة التي تعزز التواصل بين الهيئة والقطاع المالي والجمهور بحيث تقدم خدمات تعنى في الدرجة الأولى بحماية المستثمر، مما يساعد في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمواطن اللبناني أينما كان في العالم.

وبما أن حماية المستثمر من أهم المواضيع الأساسية التي تعمل عليها الهيئة، فقد خصص الموقع الذي تديره وتطوره مديرية الأبحاث والإعلام جزءاً مختصاً بتثقيف المستثمر على المبادئ الأساسية للاستثمار مما يساهم في فهم المخاطر المتعلقة بمختلف الأوراق والأدوات المالية المرخصة في الأسواق المالية المحلية والعالمية. فيتضمن البرنامج كتيبات ومراجع وفيديوهات مختصة بالمواضيع المطروحة، منها على سبيل المثال نصائح حول كيفية تجنب الوقوع ضحية احتيال مالي، بالإضافة الى توجيهات حول التأكد من أن كافة المؤسسات والأفراد الساعين الى تسويق استثمارات للزبائن حاصلون على ترخيص وموافقة الهيئة، كما بعض التوجيهات حول أفضل الطرق لتعيين مستشار مالي من أصحاب الاختصاص.

مديرية المعلوماتية وحماية المعلومات

أما من الناحية التقنية، فينقسم عمل مديرية المعلوماتية إلى عدة محاور بداية بالدعم الفني والتقني للمستخدمين إلى إدارة المشاريع وإدارة الأجهزة والشبكات إلى حماية المعلومات لدى الهيئة، فضلاً عن جمع المعلومات و إصدار التقارير المختلفة. لذلك تواصل مديرية المعلوماتية وضع وتحديث الخطط والسياسات لبناء وتطوير وتشغيل ومتابعة وصيانة قواعد المعلومات والبيانات والخوادم والأجهزة والبرامج والشبكات والأرشفة وأساليب الحماية المتعلقة بها. كما وقامت المديرية بوضع دراسة عن ضرورة وجود مركز رديف للمعلومات المنوي بدء العمل عليه في منتصف عام ٢٠١٨.

وفي سبيل دعم عمل الهيئة اليومي وترشيده، قامت المديرية بوضع دراسة شاملة عن أنظمة إدارة الموارد Enterprise Resource Planning، واهمية اعتماد هذا النظام ينعكس على تحسين الإنتاجية وتسهيل أعمال الموارد البشرية وأنظمة المحاسبة والدفع والتدقيق الداخلي، على أن يتم بدء العمل بالمشروع في النصف الثاني من العام ٢٠١٨. كما قامت المديرية بالتنسيق مع الجهات الخارجية المعنية عدة مشاريع أهمها مشروع الإنتقال إلى المقر الجديد للهيئة الذي تم بنجاح وقد قامت المديرية بتجهيز البنى التحتية للمعلوماتية من تصميم وتجهيز وتمديدات وغيرها.

مالية «هيئة الأسواق»

وعلى صعيد مالية الهيئة، فقد بلغت في العام ٢٠١٧ نفقات الهيئة ١١,٧٥مليار ليرة لبنانية، تمثل النفقات الجارية حوالي ال ٩٠٪ من المجموع الإجمالي للنفقات. الجزء الأكبر من النفقات الجارية يعود الى الأجور وملحقاتها.

إنّ حسابات نهاية العام ٢٠١٧ مدققة من قبل شركة Deloitte & Touche وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. ومن المتوقّع أن تزداد نفقات الهيئة في العام ٢٠١٨ بحسب الموازنة التي أقرّها مجلس الإدارة بمبلغ ٠,٨ مليار ليرة لبنانية وهذه الزيادة ناتجة بشكل رئيسي عن تعيين بعض الموظفين الجدد للمراكز الشاغرة.

لائحة نفقات وموازنة الموجودات الثابتة المادية للعام ٢٠١٧

(ملايين الليرات)

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	مجموع
المجموع الإجمالي	١,١٠١	٩٥٢	١,١٩٠	٧٢٢	٧٢٤	١,١٧٦	٧٦٢	١,٠٩٥	١,١٥٣	٧٦٧	٧٩١	١,١٩٧	١١,٧٤١
النفقات الجارية	١,٠١٩	٨٧٥	١,١٠٥	٦٣٠	٦٣٢	١,٠٧٢	٦٦٩	٩٩٢	١,٠٤٦	٦٧١	٦٩٣	١,٠٨٧	١٠,٥٩٩
أعباء موظّفين	٨٦٥	٥٤٠	١,٠٣٥	٥٤٠	٥٣٠	٩٧٣	٥٩٨	٦٨٩	٩٧٥	٦٠٠	٦١٠	١,٠١٥	٨,٩٧٠
أعباء أشغال عقارات	٧٦	٢٦١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٦١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٨٤١
أعباء مواد إستهلاكية	٢٩	١٣	١٣	١٢	١٣	١٢	١٣	١١	١٢	١١	١٦	١٢	١٦٧
مؤتمرات وهيئات دوليّة	٠	٣٠	٠	٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦٨
إتصالات	٦	٨	٧	٨	٩	٧	٨	٨	٨	٩	٨	٩	٩٥
أعباء خدمات وتجهيزات إداريّة	٢٨	٨	٨	٢٨	٨	٣٨	٨	٨	٩	٩	٩	٩	١٧٠
عقود استشاريّة	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	٢٣	١٥	١٨٨
الإحتياطي العام النظامي	٣١	٢٦	٣٣	١٩	١٩	٣٢	٢٠	٣٠	٣١	٢٠	٢١	٣٣	٣١٨
النفقات الرأسماليّة	٥٠	٤٩	٥٠	٧١	٧١	٧٠	٧١	٧١	٧٣	٧٤	٧٥	٧٥	٨٠٠
الإحتياطي العام النظامي	٢	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	٢	٢	٢٤

لائحة نفقات وموازنة الموجودات الثابتة المادية للعام ٢٠١٨

(ملايين الليرات)

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	مجموع
المجموع الإجمالي	١,١٩٩	١,٠١٢	١,٣٥٥	٨٢٧	٧٧٥	١,٢٤٤	٨٤٢	١,٠٦٥	١,٣٤٣	٨٤٢	٧٩٣	١,٢٦٤	١٢,٥٦١
النفقات الجارية	١,٠٩٩	٩١٩	١,٢٥١	٧٣٩	٦٩٢	١,١٤٦	٧٥٥	٩٧٠	١,٢٤٥	٧٥٥	٧١٤	١,١٧٠	١١,٤٥٥
أعباء موظّفين	٨٨٥	٥٧٥	١,١٦٥	٦٢٠	٥٨٥	١,٠٧٣	٦٦٣	٦٥٣	١,١٧٣	٦٥٨	٦٤٣	١,٠٩١	٩,٧٨٤
أعباء أشغال عقارات	١٢٤	٢٦٧	٣٣	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٦٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٩١٠
أعباء مواد إستهلاكية	٢٠	٢٠	١٩	٢٠	١٩	١٨	١٩	١٨	١٩	١٨	١٨	١٩	٢٢٧
مؤتمرات وهيئات دوليّة	١٠	٣٨	١٠	١٠	٤٠	١٠	١٠	١٥	١٠	١٥	١٠	١٥	١٩٠
إتصالات	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٩٠
أعباء خدمات وتجهيزات إداريّة	٢٥	١٠	٥	٢٥	١٠	٥	٢٥	١٠	٥	٢٥	٥	٥	١٥٥
عقود استشاريّة	٢٨	٤	١٢	٢٨	٣	٤	٣	٤	٣	٣	٣	٤	٩٩
الإحتياطي العام النظامي	٣٣	٢٨	٣٨	٢٢	٢١	٣٤	٢٣	٢٩	٣٧	٢٣	٢١	٣٥	٣٤٤
النفقات الرأسماليّة	٦٥	٦٤	٦٥	٦٤	٦٠	٦٢	٦٢	٦٤	٥٩	٦٢	٥٦	٥٧	٧٤٠
الإحتياطي العام النظامي	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢٢

حركة الأسواق المالية في لبنان

بورصة بيروت

جدول رقم (١)

	مالي	غير مالي
اسم الشركات المدرجة	البنك اللبناني للتجارة	سوليدير
	بنك عوده	شركة ريمكو
	بنك بيروت	شركة الترابة اللبنانية هولسيم
	بنك بيبلوس	شركة الاسمنت الابيض
	بنك بيمو	
	بنك لبنان و المهجر	
الإجمالي	٦	٤

قد يكون العام ٢٠١٧ هو الأبرز على صعيد بورصة بيروت بعد صدور المرسوم ١٤٠٤ الذي رسم مستقبل البورصة عبر تحويلها الى شركة لبنانية مغفلة تحضيراً لبيع أصولها للقطاع الخاص وتشغيلها منه. لبورصة بيروت تاريخ مجيد كونها إحدى أوائل البورصات العربية التي انشئت في زمن الإنتداب الفرنسي سنة ١٩٢٠، وهي لغاية يومنا هذا تعد السوق الوحيدة للأوراق المالية في لبنان. شهدت السوق فترةً ذهبيةً في الخمسينات والستينات قبل أن تشهد ركودا بسبب الحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي، مما سبب في إغلاقها في العام ١٩٨٣ بسبب الوضع الاقتصادي والأمني المتدهور، لتعود وتنطلق بعد ورشة إعادة إعمار وسط بيروت في كانون الثاني ١٩٩٦.

يبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت ١٠، موجودة في الجدول رقم (١) أعلاه، إلى جانب عدة أدوات مركبة وصناديق استثمارية. انخفضت قيمة بورصة بيروت السوقية بنسبة ٣,٧١٪ في آخر سنة ٢٠١٧ وأصبحت ١١,٣٩٥ مليار دولار أميركي مقابل ١١,٨٣٣ مليار دولار في آخر ٢٠١٦.

في سنة ٢٠١٧، شطب من التداول ثلاثة أسهم تفضيلية هم: بنك عودة أسهم تفضيلية "F"، بنك لبنان والمهجر أسهم تفضيلية ٢٠١١، وأسهم شركة الإسمنت الأبيض لحامله **bearer Shares**. فضلاً عن إدراج لسهمين: بنك عودة، أسهم تفضيلية "I" و بنك عودة أسهم تفضيلية "J".

جدول رقم (٢)

مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت ٢٠١٤ - ٢٠١٧

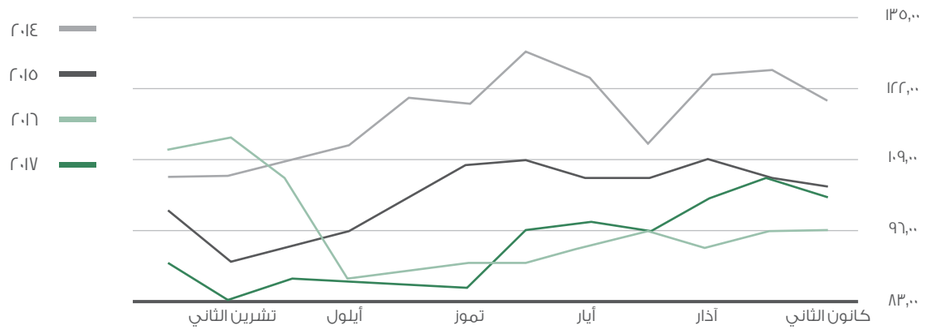

مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت ٢٠١٤ - ٢٠١٧

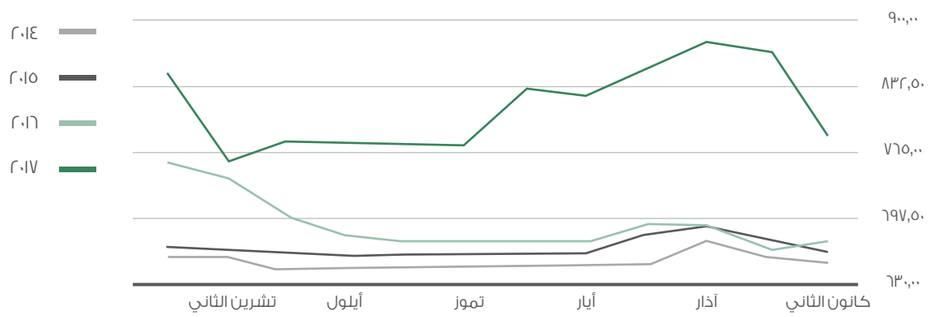

يقدم الجدول رقم (٢) صورة واضحة عن معدل حركة مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت جنباً إلى جنب مع مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. اظهر معدل مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت خلال كانون الأول ٢٠١٧ تراجعاً بنسبة ١٧.٢٢ إذ أقفل على المعدل ٩٢.٠٣ نقطة مقابل ١١١.١٨ نقطة في كانون الأول ٢٠١٦. أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت فقد أظهر تقدماً خلال كانون الأول ٢٠١٧ بنسبة ١١.٦٧٪ إذ أقفل على المعدل ٨٤٦.١٩ نقطة مقابل ٧٥٧.٧٩ نقطة في كانون الأول ٢٠١٦.

أما إقفال معدل مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت لسنة ٢٠١٧، فقد أظهر تراجعاً بنسبة ٣.٢٦٪ إذ كان الفارق في المعدل ٩٣.٥٨ نقطة في العام ٢٠١٧ مقابل ٩٦.٧٣ نقطة في العام ٢٠١٦. أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت قد أظهر تقدماً سنة ٢٠١٧ بنسبة ١٧.٥٤٪، إذ سجل ٨١٠.٥٢ نقطة في العام ٢٠١٧ مقابل ٦٨٩.٥٦ نقطة في العام ٢٠١٦.

جدول رقم (٣)

ملخّص تقرير سوق ▼	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد العمليّات على السوق	١٠,٨٠٥	٩,٧٤٥	١٠,٩٣٩	١٠,٧٥٩
كميّة الأسهم المتداولة	٩٦,٧٩٠,٣٠٣	٧٤,٧٧٤,١٢٩	١١٩,٧٤٥,٢٢٨	٨٥,٩١٩,٠٩٣
قيمة الأسهم المتداولة ($)	٦٦١,٤١٢,٩٢٥	٦٢٩,٩٧٣,١٠٤	٩٦٣,٨١٤,١٩١	٧٤١,٧٥٣,٠١٤
متوسّط القيمة لكل يوم عمل ($)	٢,٦٩٩,٦٤٥	٢,٥٩٢,٤٨٢	٣,٩٨٢,٧٠٣	٣,١١٦,٦٠٩
حجم متوسّط لكل يوم عمل	٣٩٥,٠٦٢	٣٠٧,٧١٢	٤٩٤,٨١٥	٣٦١,٠٠٥
القيمة/الكميّة	٦,٨٣	٨,٤٣	٨,٠٠	٨.٦٣
عدد أيام التداول	٢٤٥	٢٤٣	٢٤٢	٢٣٨
سيولة السوق ▼	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**
نسبة الدوران في التداول (Turnover Ratio)= قيمة التداول السنوية / معدل القيمة السوقية السنوية	٪٥,٩٧	٪٥,٥٤	٪٨,٥٧	٪٦,٣٥
نسبة الأسهم الحرّة	٪٩٢,٨٦	٪٩٢,٧٤	٪١٠٠,٠٧	٪٩٩,٣٧
حجم السوق ▼	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**
إجمالي عدد الأوراق الماليّة المدرجة	٣٠	٣٠	٣٠	٢٩
إجمالي عدد الشركات المدرجة	١٠	١٠	١٠	١٠
متوسّط القيمة السوقيّة في السنة الحاليّة (مليون دولار أميركي)	١١,٠٧٦	١١,٣٦٥	١١,٢٤٨	١١,٩٤٦

يقدم الجدول رقم (٣) ملخص حول الحركة على بورصة بيروت، حيث يشير الى انخفاض كمية الأسهم المتداولة في العام ٢٠١٧ بنسبة ٢٨٪ لتصبح ٨٥,٩١٩,٠٩٣ سهماً مقابل ١١٩,٧٤٥,٢٢٨ سهماً في أخر سنة ٢٠١٦؛ أما قيمة الأسهم المتداولة فقد إنخفضت بنسبة ٢٣,٠٤٪ في أخر كانون الأول ٢٠١٧ لتصبح ٧٤٢ مليون دولار أميركي مقابل ٩٦٤ مليون دولار أميركي تاريخ إقفال التداول عام ٢٠١٦. اما عدد العمليات على السوق في سنة ٢٠١٧ فكان ١٠,٧٥٩ عملية مقابل ١٠,٩٣٩ عملية في نهاية ٢٠١٦، أي بإنخفاض يقارب الـ ١.٦٥٪.

صناديق الإستثمار الجماعي المحلية

جدول رقم ٤

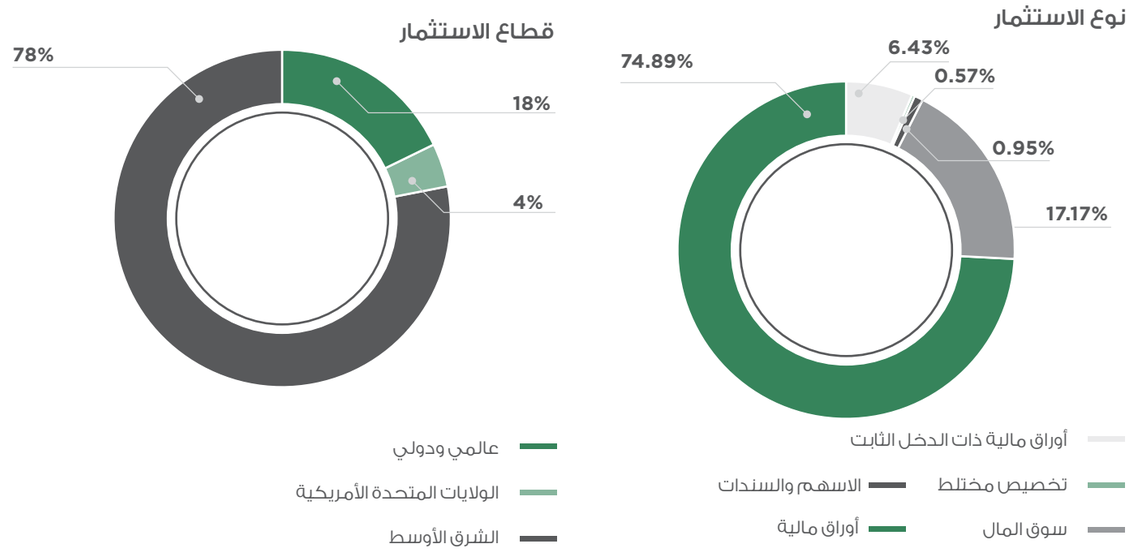

ملخص عن صناديق الإستثمار الجماعية المحلية	
إجمالي عدد صناديق الإستثمار	٢٣
إجمالي عدد المكتتبين	٥،٤٢٢
($) مجموع الاشتراكات	$٧٩٠،٩٧٧،١٠٥.١٨
رأسمال مفتوح	٢٣
العملة	
USD	١٦
LBP	٥
JOD	١
EUR	١
نوع الاستثمار	
أوراق مالية	١١
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٦
سوق المال	٣
الأسهم والسندات	٢
تخصيص مختلط	١
قطاع الاستثمار	
الشرق الاوسط	١٨
عالمي ودولي	٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١
نوع المؤسسة	
مؤسسة مالية	١٢
مصرف	١١

يشير الجدول رقم (٤) إلى عدد صناديق الإستثمار الجماعية المحلية، أي ٢٣ صندوق، والتي يبلغ مجموع اكتتابات المشتركين بها حوالي ٨٠٠$ مليون دولار أميركي. وأتت حوالي ٧٨٪ من الصناديق على إستثمارات في منطقة الشرق الأوسط حيث تركزت معظم إستثماراتها، أي قيمة الإشتراكات، في الأوراق المالية (٧٥٪) وأسواق المال (١٧٪)

صناديق استثمار جماعي محلية

نسبة التغيير بين ٢٠١٦ و ٢٠١٧

العدد	عدد المشتركين	قيمة الإشتراك (مليون دولار)
١٥.٠٠٪	–٠.٣٥٪	–٦.٥٨٪

٢٠١٦

النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤	٢٠.٠٠٪	٢١١	٣.٨٨٪	١٥.٥٤	١.٨٤٪
تخصيص مختلط	٤	٢٠.٠٠٪	٩٠٠	١٦.٥٤٪	١٣٩.٨١	١٦.٥١٪
الأسهم والسندات	–	–	–	–	–	–
سوق المال	٣	١٥.٠٠٪	٣٧	٠.٦٨٪	١٩٦.٥٦	٢٣.٢١٪
أوراق مالية	٩	٤٥.٠٠٪	٤٢٩٣	٧٨.٩٠٪	٤٩٤.٨٠	٥٨.٤٤٪
المجموع الإجمالي	**٢٠**	**١٠٠٪**	**٥,٤٤١**	**١٠٠٪**	**$٨٤٦.٧١**	**١٠٠٪**

٢٠١٧

النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٦	٢٦.٠٩٪	٢٧٦	٥.٠٩٪	٥٠.٨٥	٦.٤٣٪
تخصيص مختلط	١	٤.٣٥٪	١٤	٠.٢٦٪	٤.٤٨	٠.٥٧٪
الأسهم والسندات	٢	٨.٧٠٪	٢٠	٠.٣٧٪	٧.٤٨	٠.٩٥٪
سوق المال	٣	١٣.٠٤٪	٣٢	٠.٥٩٪	١٣٥.٨٣	١٧.١٧٪
أوراق مالية	١١	٤٧.٨٣٪	٥٠٨٠	٩٣.٦٩٪	٥٩٢.٣٣	٧٤.٨٩٪
المجموع الإجمالي	**٢٣**	**١٠٠٪**	**٥,٤٢٢**	**١٠٠٪**	**$٧٩٠.٩٨**	**١٠٠٪**

صناديق الإستثمار الجماعي الأجنبية

نوع الاستثمار

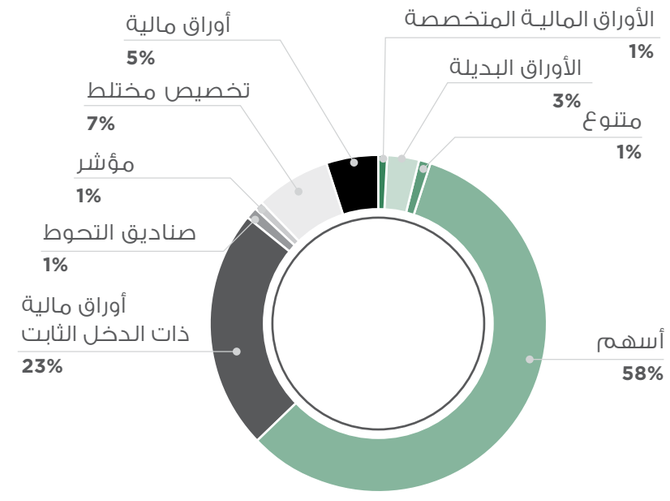

جدول رقم (٥)

موجز عن صناديق الإستثمار الجماعية الأجنبية

العملة	
USD	٣٣٣
EUR	١٣٣
CHF	١٥
GBP	١٥
JPY	٤
SAR	٢
CAD	١
LBP	١
نوع الاستثمار	
أسهم	٢٩٣
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١١٣
تخصيص مختلط	٣٤
أوراق مالية	٢٧
الأوراق البديلة	١٦
صناديق التحوط	٦
متنوع	٤
الأوراق المالية المتخصصة	٣
مؤشر	٢
معادن	٢
سوق السلع	١
دين	١
صندوق صناديق التحوط	١
سوق المال	١

قطاع الاستثمار	
عالمي ودولي	٢٦٩
أوروبا	١٠٧
آسيا	٥٤
الولايات المتحدة	٣٦
الشرق الاوسط	١٢
روسيا	٩
أمريكا اللاتينية	٦
الأسواق الناشئة	٣
المملكة العربية السعودية	٢
أمريكا الشمالية	٢
لبنان	١
أفريقيا	١
مصرف	١
دول منظمة التعاون الاقتصادي	١
نوع المؤسسة	
مصرف	٤٠٠
مؤسسة مالية	١٠٤
موجز عن صناديق الإستثمار الجماعية الأجنبية	
إجمالي عدد صناديق الإستثمار	٥٠٤
إجمالي عدد المكتتبين	٣،٧٥٧
مجموع الاشتراكات ($)	٨٩٩،٩٥٦،٢٢٩$
رأسمال مفتوح	٥٠٢
رأسمال مغلق	٢

يبين الجدول رقم (٥) أن عدد إجمالي صناديق الإستثمار الأجنبية بلغ ٥٠٤ صندوقاً أي بارتفاع حوالي ٧٪ من العام ٢٠١٦، وبتراجع يقارب الـ ٠،٢٩٪ في قيمة الاشتراكات لتصل الى حوالي ٨٩٩ مليون دولار أميركي مقارنة ب ٩٠٢ مليون دولار أميركي في العام ٢٠١٦.

تركز حوالي الـ ٥٨٪ منها في الصناديق المتخصصة في الأسهم المالية وحوالي الـ ٢٣٪ على أوراق مالية ذات الدخل الثابت. كما يبين الجدول أن المكتتبين في صناديق الاستثمار الأجنبية قد فضلوا الاستثمار في النطاق الجغرافي الدولي تليها الاستثمار في النطاق الجغرافي للاتحاد الأوروبي.

التغيير السنوي في عدد صناديق الاستثمار الجماعي الأجنبية

هيئات استثمار جماعي أجنبية

	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير بين ٢٠١٦ – ٢٠١٧
مصارف	٣٤٨	٤٠٠	١٤.٩٤٪
مؤسسات مالية	١٢٣	١٠٤	–١٥٪
المجموع الإجمالي	**٤٧١**	**٥٠٤**	**٧.٠١٪**

موجز عن نوع الإستثمار لدى صناديق الإستثمار الجماعي الأجنبية

٢٠١٦

النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
أسهم	٢٩٥	٦٢.٧٧٪	١١٧٥	٢٩.٨٥٪	٤٢.٢٥	٤.٦٨٪
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٨٦	١٨.٣٠٪	٤٨٥	١٢.٣٢٪	٩٥.٧١	١٠.٦٠٪
تخصيص مختلط	٣١	٦.٦٠٪	٣١٥	٨٪	٦٥.٦٥	٧.٢٧٪
الأوراق البديلة	٢٧	٥.٧٤٪	٥٣	١.٣٥٪	١٧.٣٩	١.٩٣٪
أوراق مالية	١٨	٣.٨٣٪	١٤٠٨	٣٥.٧٦٪	٦١٢.٩٧	٦٧.٩٢٪
متنوع	٧	١.٤٩٪	٥٨	١.٤٧٪	٥.٢٤	٠.٥٨٪
سوق المال	٢	٠.٤٣٪	٢	٠.٠٥٪	٠.١١	٠.٠١٪
الأوراق المالية المتخصصة	٢	٠.٤٣٪	٢	٠.٠٥٪	٠.٣٠	٠.٠٣٪
سوق السلع	١	٠.٢١٪	١	٠.٠٣٪	٠.٠٤	–
صناديق التحوط	١	٠.٢١٪	٤٣٨	١١.١٣٪	٦٢.٨٨	٦.٩٧٪
دين	–	–	–		–	–
صندوق صناديق التحوط	–	–	–	–	–	–
مؤشر	–	–	–	–	–	–
معدن	–	–	–	–	–	–
المجموع الإجمالي	**٤٧٠**	**١٠٠٪**	**٣.٩٣٧**	**١٠٠٪**	**$٩٠٢.٥٤**	**١٠٠٪**

٢٠١٧

النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
أسهم	٢٩٣	٥٨.١٣٪	٩٩٩	٢٦.٥٩٪	٤٥.٥٦	٥.٠٦٪
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١١٣	٢٢.٤٢٪	٤٩٤	١٣.١٥٪	١٠٠.٠٥	١١.١٢٪
تخصيص مختلط	٣٤	٦.٧٥٪	٣١٥	٨.٣٨٪	٦٩.١٥	٧.٦٨٪
أوراق مالية	٢٧	٥.٣٦٪	١٣٦٦	٣٦.٣٦٪	٥٨٤.٠٦	٦٤.٩٠٪
الأوراق البديلة	١٦	٣.١٧٪	٢٨	٠.٧٥٪	١٣.٧٧	١.٥٣٪
صناديق التحوط	٦	١.١٩٪	٤٨٩	١٣.٠٢٪	٨٢.٥٥	٩.١٧٪
متنوع	٤	٠.٧٩٪	٤٠	١.٠٦٪	٣.٢٢	٠.٣٦٪
الأوراق المالية المتخصصة	٣	٠.٦٠٪	١٢	٠.٣٢٪	٠.٦٣	٠.٠٧٪
مؤشر	٢	٠.٤٠٪	٧	٠.١٩٪	٠.٢٨	٠.٠٣٪
معدن	٢	٠.٤٠٪	٢	٠.٠٥٪	٠.٤٦	٠.٠٥٪
سوق السلع	١	٠.٢٠٪	١	٠.٠٣٪	٠.٠٤	٠.٠٠٪
دين	١	٠.٢٠٪	٢	٠.٠٥٪	٠.٠٧	٠.٠١٪
صندوق صناديق التحوط	١	٠.٢٠٪	١	٠.٠٣٪	٠.٠٢	٠.٠٠٪
سوق المال	١	٠.٢٠٪	١	٠.٠٣٪	٠.٠٩	٠.٠١٪
المجموع الإجمالي	**٥٠٤**	**١٠٠٪**	**٣،٧٥٧**	**١٠٠٪**	**$٨٩٩.٩٦**	**١٠٠٪**

توقيع مذكرات تفاهم

تعمل هيئة الأسواق المالية اللبنانية منذ تأسيسها على عقد اتفاقيات دولية ذات طابع استراتيجي مع سائر نظرائها الدوليين وذلك من منطلق التعاون والتنسيق بين الهيئات الرقابية في الأسواق المالية لتحصين الأسواق المحلية عبر وضع أطر التعاون بين المؤسسات والسبل المتاحة لتطويرها.

وقبل الشروع في توقيع لبنان ممثلاً بهيئة الأسواق المالية للإتفاقية المتعددة الأطراف MMOU سوف تستمر الهيئة في توقيع عددٍ من الإتفاقيات الثنائية الكافية لتحصين قدراتها الرقابية والإستجابة مع الطلبات التي قد تطرح امامها من جهاتٍ رقابية مختلفة.

توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق المالية اللبنانية و المصرف المركزي للاتحاد الروسي

تم توقيع مذكرة التفاهم بين هيئة الأسواق المالية والمصرف المركزي للاتحاد الروسي (بنك روسيا) في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧ في موسكو.

يُطلق توقيع مذكرة التفاهم هذه مستوى جديد من التعاون بين سلطات سوق رأس المال في كلا البلدين بحيث تنص المذكرة على أحكام للتعاون وتبادل المعلومات بين بنك روسيا وهيئة الأسواق المالية. فمن ضمن المجالات الرئيسية للتعاون المتوخاة في المذكرة ، العمل على المساعدة في الكشف ومكافحة الاستخدام غير القانوني للمعلومات الداخلية والتلاعب بالسوق والإشراف ومراقبة الامتثال للتشريعات المعمول بها في القطاع المالي ، وضمان الشفافية في أنشطة المشاركين في الأسواق المالية و قضايا أخرى ضمن اختصاص بنك روسيا وهيئة الأسواق المالية اللبنانية.

بالإضافة إلى ذلك، توفر المذكرة إطارًا لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالإشراف الموحد للمجموعات المالية التي تجريها سلطات سوق رأس المال في كلا البلدين والتبادل المنتظم للمعلومات حول تطورات السياسات في الأنظمة الرقابية للاتحاد الروسي ولبنان في تنظيم أسواق رأس المال، وكذلك على المخاطر الناشئة في هذه الأسواق.

مذكرة تفاهم بين سلطة دبي للخدمات المالية وهيئة الأسواق المالية في لبنان

وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرة تفاهم مع هيئة الأسواق المالية اللبنانية تهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون حول المسائل الإشرافية، وتقوية العلاقات القائمة بين كلا السوقين.

وقد تم توقيع الاتفاقية في مكاتب سلطة دبي للخدمات المالية بين كل من السيد إيان جونستون، الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية والسيد سامي صليبا، عضو مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية اللبنانية.

توفر هذه الاتفاقية الأسس لتسهيل دخول بعض المؤسسات المالية من لبنان إلى مركز دبي المالي العالمي، وذلك من خلال تبادل المعلومات حيث أكد السيد جونستون في المناسبة إن بناء أطر قوية للتعاون مع نظراء سلطة دبي للخدمات المالية الإقليميين هو هدف استراتيجي وتوجد لدى السلطة مذكرات تفاهم مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي، فضلًا عن مصر والأردن بالإضافة إلى مذكرة التفاهم الموقعة مع مصرف لبنان. وتؤكد مذكرة التفاهم هذه على نجاح العلاقات مع السلطات اللبنانية والاعتراف بالرقابة المشتركة على شركات الوساطة والمصارف الاستثمارية وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية في مناطق الاختصاص للهيئتين.

هذا، وتعكس الاتفاقية نمو العلاقات بين مركز دبي المالي العالمي والأسواق اللبنانية، حيث كانت سلطة دبي للخدمات المالية قد أبرمت مذكرة تفاهم مع مصرف لبنان عام ٢٠١٣، وذلك تعزيزاً لتبادل المعلومات والتعاون.

توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق المالية اللبنانية والهيئة العامة لسوق المال العمانية

استكمالاً لمسيرة التعاون في شتى المجالات وسعياً لتحقيق التكامل في الأسواق المالية بما يتفق مع متطلبات السوق، وقعت هيئة الأسواق المالية اللبنانية ممثلة بنائب رئيسها أنذاك السيد سامي صليبا على مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.

وقد هدف توقيع هذه الاتفاقية إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون المشترك خاصة في مجالات تنفيذ القوانين المتعلقة بإصدار الأوراق المالية وأدوات الاستثمار والإشراف على الأسواق المالية ووضع معايير مالية للعدالة والنزاهة في السلوك المهني للأشخاص المرخصين بالتعامل بالأوراق المالية. تم توقيع مذكرة التفاهم على هامش الاجتماع السنوي الحادي عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي عقد بمدينة تونس يوم ١٦ آذار ٢٠١٧.

توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق المالية ولجنة مراقبة هيئات الضمان

وقع رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه ووزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري في ١٣ حزيران ٢٠١٧، مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق المالية ولجنة مراقبة هيئات الضمان تتعلق بتعزيز التعاون في ما بينهما وتنظيم الأعمال الرقابية التي تختص بالأدوات المالية الواردة في منتجات التأمين، بحضور رئيسة لجنة مراقبة هيئات الضمان بالإنابة ، وأعضاء مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية. كما حضر الحفل عدد من المدراء العامين والتنفيذيين ورئيس جمعية شركات التأمين في لبنان ونقيب وسطاء التأمين في لبنان.

وتحدث وزير الإقتصاد الأستاذ رائد خوري بالمناسبة، فقال "إن المذكرة خطوة في الاتجاه الصحيح، وتأتي أهميتها كونها الأولى من نوعها في لبنان بين جهتين رقابيتين مستقلتين"، متمنياً أن "يشهد لبنان مزيداً من التعاون ما بين الجهات الرقابية.

وأشار خوري إلى أن "جهداً كبيراً تمَّ بذله من قبل الطرفين المعنيين للوصول إلى الصيغة التي تم توقيعها، حيث أن التفاصيل الفنية معقدة للغاية في العمل الرقابي على شركات ووسطاء التأمين كما أن الرقابة على الأدوات المالية في غاية الأهمية من أجل حماية استثمارات حملة الوثائق"، لافتاً إلى أن لجنة مراقبة هيئات الضمان تعمل على عدد من المشاريع التي ستؤدي إلى نمو قطاع التأمين بحيث تصبح مساهمته في الناتج المحلي شبيهة بالدول المتطورة.

أما رئيس الهيئة الأستاذ رياض سلامه، فتحدث عن أهمية هذه المذكرة في تعزيز قدرة الهيئات الرقابية على حماية المستثمر في عملية الإدخار في الأدوات المالية المتنوعة والحد من مخاطر النظام بما يتطابق مع أحكام وروحية القانون ١٦١. وقال "إن اعتماد مبدأ الرقابة الشاملة والتكاملية بين مختلف الأجهزة الرقابية يتماشى مع المنحى العالمي في هذا الإطار بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ الأمر الذي يعزز الثقة لدى المستثمرين والمصدرين للأدوات المالية ويؤمن الحماية الكافية لاستثماراتهم".

وأشار الى أن "هذه المذكرة تتطابق مع إحدى متطلبات العضوية الكاملة لهيئة الأسواق المالية في منظمة IOSCO والتي تشدد على شمولية العمل الرقابي لكافة أوجه النشاط في الأسواق المالية وتفعيل قدرتها على المساهمة الإيجابية في النمو الاقتصادي بشكل عام".

لائحة بالاتفاقيات الموقعة منذ اطلاق عمل هيئة الأسواق المالية

	التاريخ	البلد	الهيئة
١	٢٠١٤/٠٥/٠٥	فرنسا	هيئة الأسواق المالية
٢	٢٠١٤/١١/٢٥	جمهورية مصر العربية	الهيئة العامة للرقابة المالية
٣	٢٠١٤/١٢/١٥	قطر	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
٤	٢٠١٥/١/٦	تونس	هيئة السوق الماليّة
٥	٢٠١٥/٠١/١٢	الإمارات العربية المتحدة	السلطة التنظيميّة للخدمات الماليّة
٦	٢٠١٦/٠٢/٢٩	الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع
٧	٢٠١٦/٠٥/٢٠	ألمانيا	هيئة الرقابة الألمانية
٨	٢٠١٧/٠١/٢٤	روسيا الاتحادية	البنك المركزي للاتحاد الروسي
٩	٢٠١٧/٧/٣	سلطنة عُمان	الهيئة العامة لسوق المال
١٠	٢٠١٧/٠٦/١٣	الجمهورية اللبنانية	لجنة مراقبة هيئات الضمان
١١	٢٠١٧/٠٩/١٩	الإمارات العربية المتحدة	سلطة دبي للخدمات المالية

التنسيق مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية

الاجتماعات السنوية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

اجتمع وفد الهيئة ممثلاً برئيسها الأستاذ رياض سلامه وعضويّ مجلس الهيئة السادة فراس صفي الدين والسيد سامي صليبا مع البنك الدولي خلال وجود الوفد في واشنطن في شهر تشرين الأول ٢٠١٧، حيث تطرق النقاش الى أهمية تفعيل التواصل بين المؤسستين بعد نجاح التجربة المتعلقة بالتعاون على ايجاد منظومة تشريعية متطورة ترعى عمل الأسواق المالية في لبنان، وتم الموافقة بين الطرفين على توقيع اتفاق يتعلق ببعض المهام التي سوف تتعاون عليها المؤسستان في العام ٢٠١٨.

المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO

شارك عضو مجلس هيئة الأسواق المالية السيد فراس صفي الدين وامين عام هيئة الأسواق المالية في مدينة كولومبو، سريلانكا في الاجتماعات السنوية للجنة "الاسواق الناشئة والنمو GEM" والتي تعد من أهم اللجان التابعة لمنظمة الـ IOSCO. تطرقت الاجتماعات السنوية التي حضرها أكثر من ٨٠% من أعضاء المنظمة، والتي ضمت أكثر من مئة وخمسة دول أعضاء من ضمنها ١١ دولة من مجموعة دول الـ G20، إلى جمع الأفرقاء في الأسواق الناشئة والنمو لتسهيل مساهمتها عبر IOSCO والتركيز على إنجاح الأولويات الاستراتيجية لعمل هذه اللجنة. وتركز الأولويات الاستراتيجية للجنة GEM ، من بين أمور أخرى ، على تقييم المخاطر ونقاط الضعف ، وأعمال السياسات والتطوير التي تؤثر على الأسواق الناشئة، وبناء القدرات التنظيمية للدول الأعضاء.

الاجتماع الحادي عشر لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية

شارك السيد سامي صليبا، نائب رئيس هيئة الأسواق المالية عام ٢٠١٧ في الاجتماع الحادي عشر لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية الذي عقد في تونس تاريخ ٨ آذار ٢٠١٧. وقد ناقش المجتمعون التقرير السنوي للاتحاد لعام ٢٠١٦ وخطة عمله لعام ٢٠١٧ إضافة إلى مجموعة من القضايا التي تهم هيئات الأوراق المالية العربية، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز أوجه التعاون والتنسيق فيما بينها والخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام الخمس القادمة. كما تم خلال الاجتماع اعتماد البيانات المالية للاتحاد وتعيين مدقق لحسابات الاتحاد للأعوام الثلاث القادمة.

وتم خلال الاجتماع الاطلاع على دراسة تنظيم عروض الشراء بقصد الاستحواذ والتي أعدها فريق العمل المكلف بذلك من أعضاء الاتحاد حيث أثنى المجلس على الجهود المبذولة في إعداد الدراسة وقرر اعتماد الركائز الأساسية التي خلص إليها التقرير فيما يتعلق بتنظيم عروض الشراء بقصد الاستحواذ في الدول الأعضاء باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. وتتمثل أبرز المبادئ العامة التي تهدف القواعد المنظمة لعروض الشراء بغرض الاستحواذ تحقيقها في إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة وحصول مالكي الأوراق المالية محل عرض الشراء على المعلومات اللازمة والوقت الكافي لتقييم عروض الشراء واتخاذ القرار الاستثماري المبني على دراية وإدراك مع مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بين مالكي الأوراق المالية محل عرض الشراء وكذلك فيما بين الأشخاص المعنيين بالعرض. كما تهدف هذه الركائز إلى حظر التلاعب في سعر الورقة المالية للشركة المستهدفة بالعرض وتلافي ذبذبات الأسعار وتعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية بالإضافة إلى مراعاة مصالح الشركة المستهدفة بالعرض وحماية حقوق الأقلية من المساهمين.

كما تم خلال الاجتماع استعراض دراسة حوكمة الشركات المدرجة بأسواق المال العربية التي أعدها فريق العمل المكلف من أعضاء الاتحاد بذلك واستمع المجلس إلى عرض قدمه رئيس فريق العمل المكلف بهذه المهمة، حيث أثنى المجلس على جهود فريق العمل وقرر اعتماد الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية وترجمته إلى اللغة الإنجليزية وإتاحته على الموقع الإلكتروني للاتحاد. ومما يذكر بأن الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات المدرجة بالأسواق المالية العربية قد تضمن قواعد استرشادية تتعلق بالجمعية العامة للشركة وضمان حقوق المساهمين، ومجالس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والمؤسسات الاستثمارية وأسواق الأسهم وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة. كما تضمن الدليل قواعد استرشادية تتعلق بالمستثمرين المؤسسين والبورصات وشركات الخدمات المالية، والإفصاح والشفافية، والرقابة الداخلية، ومدقق أو مراجع الحسابات الخارجي، وتجنب تعارض المصالح.

بدوره، يسعى الاتحاد إلى الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية، وكذلك العمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات في أسواق الأوراق المالية العربية، فضلا عن التعاون والتنسيق المشترك بين أعضاء الاتحاد لتحقيق أقصى قدر من الانسجام والتوافق فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة. كما يهدف الاتحاد إلى تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية، وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته وتعميق ثقافة الاستثمار وكذلك تعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية والحوكمة، إضافة إلى تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية. لذلك، تهدف هيئة الأسواق المالية اللبنانية الى تطوير علاقتها بالإتحاد وأعضائه خدمة لأسواقها المالية ولأهمية التنسيق المثمر لجميع الأطراف المعنية.

هيئة الأسواق و شركة يوروكلير

رحبت هيئة الأسواق المالية بالزيارة التي قام بها وفد من يوروكلير EUROCLEAR، والتي تم خلالها مناقشة الأوضاع في أسواق المال اللبنانية وتطوراتها ضمن النظم المتبعة وإمكانية ادخال برامج جديدة في بورصة بيروت على المديين القريب والمتوسط. وقد أعرب أعضاء الوفد عن دعمهم الكامل للسلطات المالية في لبنان في أي موضوع يتصل بخبرات الشركة كما عبر أعضاء الوفد عن أهمية التطورات الإيجابية التي يشهدها القطاع المالي اللبناني من ناحية تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع والتسوية.
وتعد يوروكلير احدى أكبر الشركات المنظمة دولياً في مجال تسوية ومقاصة العمليات المالية فالقيمة الإجمالية لمعاملات الأوراق المالية التي تم تسويتها من قبل مجموعة EUROCLEAR هي أكثر من ٧٣٣ تريليون يورو سنويًا.

هيئة الأسواق المالية ترعى مع ميدكلير تطوير نظام جديد للتسوية

وقعت ميدكلير على اتفاقية شراكة مع مؤسسة جي.ام.اي.اكس GMEX للتكنولوجيا المتطورة لإنشاء مقاصة إلكترونية على المشتقات المالية ضمن اطار ما يعرف بالـ CCP، CENTRAL COUNTERPARTY في لبنان التي من شأنها تطوير عمل الأوراق المالية في لبنان بالتلازم و الامتثال مع هيكلية السوق ومبادئ IOSCO. هذه التكنولوجيا ستؤمن لشركة ميدكلير إدارة المخاطر في الوقت الحقيقي و برنامج مقاصة وتسويات وفقاً لمبادئ CPMI-IOSCO للأسواق.
حضر التوقيع المدير التنفيذي لشركة ميدكلير الدكتور فؤاد خوري ورئيس مجلس إدارة GMEX هيرانـد ميسرا حيث صرح خوري بأن الـ CCP ستشكل حجر الزاوية في مشهد الأسواق اللبنانية في المستقبل. من جهته أعلن رئيس مجلس إدارة GMEX ومديرها التنفيذي أن هذا الإتفاق سيلعب دوراً مركزياً في أنشاء أسواق محلية ثانوية للمستثمرين اللبنانيين. ويمثل التوقيع التي اولته هيئة الأسواق اهمية خاصة علامة فارقة في الخطة الاستراتيجية للأسواق المالية في لبنان. وتجدر الإشارة أن الـ CCP سيتضمن القدرة على تسوية مشتقات متنوعة والتبادل بالعملات والأسهم والخيارات المتاحة.

مصرف لبنان ينشر دليل نظام الدفع والتسوية PAYMENT SYSTEMS WHITE BOOK بالتعاون مع هيئة الأسواق المالية

قام صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بإطلاق مبادرة التسوية العربية للأوراق المالية (API) ، والتي تهدف إلى تقديم وصف وتقييم لخصائص أنظمة الدفع والتسوية التي ترعى عمل اسواق الأوراق المالية في الدول العربية وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تطويرها لزيادة مستوى سلامتها وكفاءتها وشفافيتها خدمةً للأسواق.

إن الإصدار الذي يطلق عليه اسم "الكتاب الأبيض" والذي صدر تحت عنوان "أنظمة المدفوعات وتصفية الأوراق المالية والتسوية في لبنان" هو جزء من التقارير العامة والتي يصدرها البنك الدولي، وقد تم إعداده بدعم كبير من المصرف المركزي اللبناني وهيئة الأسواق المالية ويتمحور حول القضايا المتعلقة بأسواق رأس المال، والتي كان لهيئة الأسواق دور داعم لإصداره.

أنشطة وإنجازات مختلفة

تميز العام ٢٠١٧ برعاية عدد من المؤتمرات التي انعقدت بالتنسيق مع هيئة الأسواق المالية، كما تميز بكثافة مشاركة أعضاء وموظفي الهيئة في عدد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية التي ساهمت في تمتين العلاقة بنظرائها في الدول الأجنبية، وتعزيز قدرات الموظفين لديها من خلال تبادل الخبرات والتجارب على كافة الأصعدة.

التاريخ	الموضوع	المشاركين عن الهيئة	البلد
٣١ كانون الثاني ٢٠١٧	مؤتمر الطاقة الإغترابية LDE	فراس صفي الدين	جنوب أفريقيا
٩ آذار ٢٠١٧	لبنان والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية	كالين عون	لبنان
٢٨ آذار ٢٠١٧	WORLD EXCHANGE CONGRESS 2017	فراس صفي الدين	المجر
٢٦ نيسان ٢٠١٧	الإجتماع السنوي لإتحاد البورصات العربية	أعضاء الهيئة	لبنان
١٠ أيار ٢٠١٧	اجتماع الـ IOSCO الثاني والأربعون	الامانة العامة	جامايكا
١٢ أيار ٢٠١٧	يوم المصارف اللبنانية	سامي صليبا	الإمارات العربية المتحدة
١٥ ايار ٢٠١٧	المؤتمر السنوي لمؤسسة EUROMONEY	أعضاء الهيئة	لبنان
٧ حزيران ٢٠١٧	منتدى تعزيز الإستقرار المالي	فادي فقيه	جمهورية مصر العربية
٢٠ أيلول ٢٠١٧	مؤتمر IOSCO للنمو و الأسواق الناشئة	فراس صفي الدين	سريلانكا
١٠ تشرين الاول ٢٠١٧	الاجتماعات السنوية للبنك الدولي / صندوق النقد الدولي	سامي صليبا فراس صفي الدين	الولايات المتحدة
١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧	ندوة دولية لهيئات الأسواق المالية	كالين عون	فرنسا
٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧	مؤتمر الطاقة اللبنانية LNE	فراس صفي الدين	لبنان
٣ كانون الأول ٢٠١٧	BLACK EUROPE 2017	علاء سكرية	المملكة المتحدة
٤ كانون الأول ٢٠١٧	البرنامج المشترك بين IOSCO وكلية الحقوق بجامعة هارفارد	فراس صفي الدين طارق ذبيان	الولايات المتحدة

الفصل الثالث: التطلعات للعام ٢٠١٨

تابعت الهيئة تعاونها مع منظمة الـ IOSCO على عدة أصعدة من أهمها النقاش الدائر حول توقيع الـ EMMoU، أو مذكرة التفاهم المطورة والمتعددة الأطراف، خاصةً بعد اتفاق المجموعة العربية، أعضاء هيئات اتحاد الأوراق المالية العربية UASA، على موقف موّحد من المذكرة ومواضيع مختلفة اخرى قيد التفاوض مع المنظمة الدولية.

سوف تستكمل الهيئة من موقعها العمل لتخصيص بورصة بيروت بعد صدور المرسوم رقم ١٤٠٤ والذي يمهد لذلك بعدما أشار الى تأسيس مجلسٍ انتقالي يرعى تنظيم انتقال أصول البورصة للقطاع الخاص تحضيراً لتشغيلها منه. وفي هذا الاطار، أعلن رئيس الهيئة عن استعداد هيئة الأسواق بالترخيص وحتى إدارة منصة تداول الإلكتروني على حدا وذلك إطلاقا لهذا المخطط الذي أعلنت عنه الهيئة وجهزت له منذ مدة ليست بقصيرة.
على الصعيد التشريعي والتنظيمي سوف تستكمل الهيئة نشاطها في توحيد القرارات الصادرة عنها ضمن الأنظمة التطبيقية التي أطلقت القسم الأكبر منها في الجريدة الرسمية وأصبحت بمتناول العاملين في الأسواق المالية. سوف تستمر الهيئة في إيلاء الأهمية القصوى لحماية المستثمر وذلك عبر تطبيق الأنظمة الصادرة ضمن أهم المعايير المعتمدة دولياً.

كما تعمل الهيئة مع عدد من الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص على تطوير قطاع أسواق رأس المال وبالتعاون مع أخصائيين من البنك الدولي و ربما مع مؤسسات دولية أخرى كالمصرف الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار EBRD الذي أعرب عن اهتمامه الكبير في تفعيل الأسواق المالية اللبنانية وذلك عبر الاستثمار المباشر في البنى التحتية لهذا القطاع أو التدخل في الأسواق تأميناً للسيولة وتحفيزاً للمستثمرين في الأوراق المالية والسندات اللبنانية.

أما على الصعيد العربي، فتأمل الهيئة بتفعيل التعاون مع أعضاء اتحاد الـ UASA عبر استضافة فعاليات الإجتماع السنوي في الجزء الأول من العام ٢٠١٨، بحيث يأتي المؤتمر كباكورة تفعيل التواصل الاقتصادي العربي اللبناني إنطلاقاً من بيروت. هذه نظرة سريعة لتطلعات الهيئة في المرحلة المقبلة مع الأمل الدائم بأن يكون عام ٢٠١٨ مليء بالإيجابيات على الصعيدين المالي والاقتصادي اللبناني.

الفصل الرابع: هيئة الأسواق المالية، ما هي؟

الهيكليّة التنظيميّة

بعد التعديلات الأخيرة الّتي طرأت على هيكليّتها، باتت "هيئة الأسواق" تتألّف من ثلاث وحدات رئيسيّة هم: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، ولجنة العقوبات؛ إضافة إلى المديريات التالية: مديرية الشؤون القانونية، مديرية الإدارة والموارد البشرية، مديرية المعلوماتية، مديرية الأبحاث والإعلام، مديرية التدقيق الداخلي، ومديرية الأمن والمراقبة.

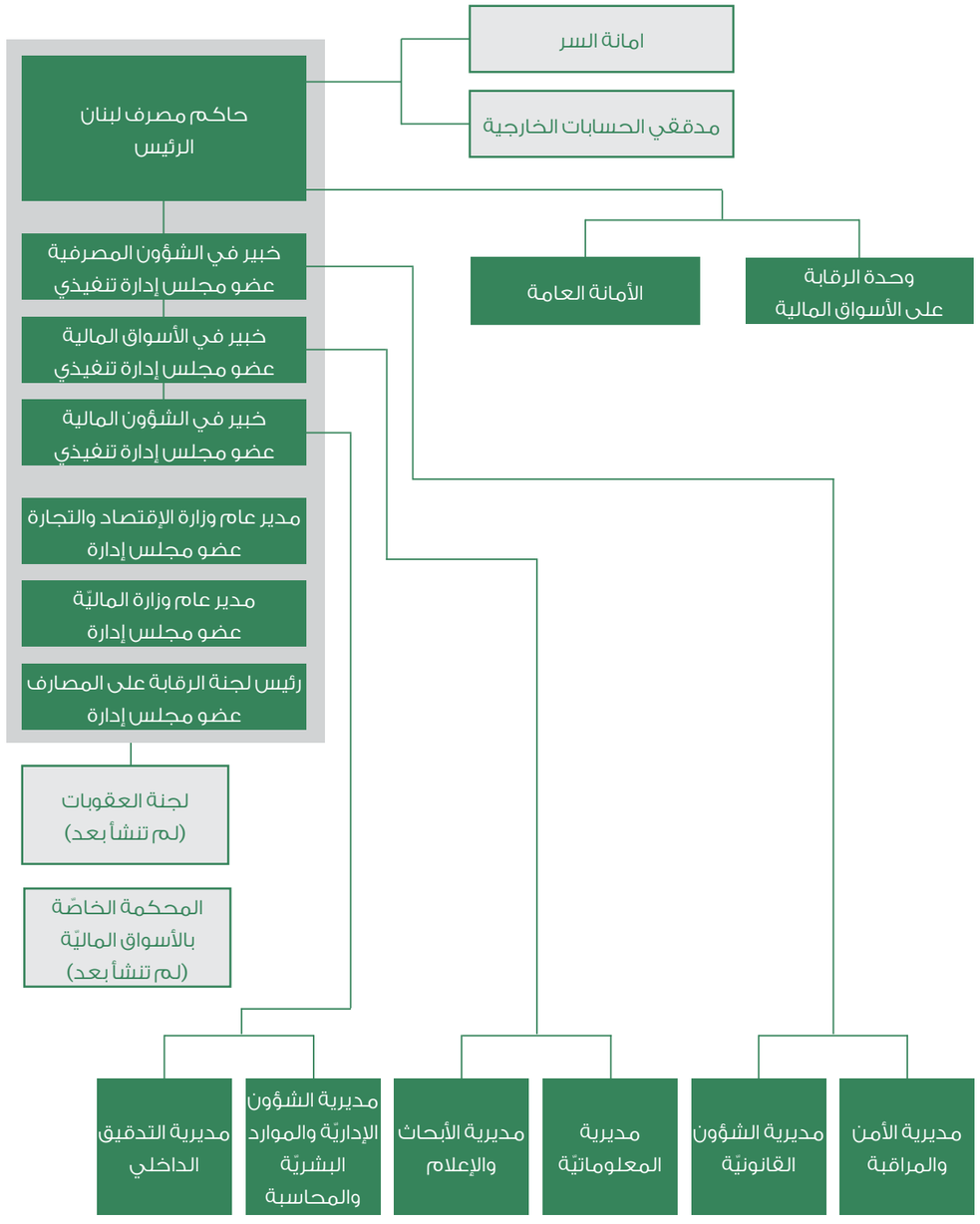

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يتولى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس الى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في الشؤون المصرفيّة والماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام ، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

ويضطّلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. وله صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات المجلس أيضا، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والحوكمة والّتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات الماليّة.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسنيد على اختلاف أنواعها، والمصادقة [أو إلغاء مصادقة سابقة] على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية كونه الجهة الصالحة والمخوّلة قانوناً بعمل الأسواق المالية وتطوّرها.

الأمانة العامة

يرتبط دور الأمانة العامة بتسيير التواصل والعمل بين وحدات ومديريات هيئة الأسواق المالية وبمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. وهي ايضاً تعمل على الاقتراح للمجلس فتح التحقيقات وإجراء الاستقصائيات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامة أو الفردية الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة الى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

تراقب وحدة الرّقابة على الأسواق المالية مدى التقيّد بالأنظمة التطبيقية، وتتحقق من سلامة تقيّد المؤسسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعة، ومن توفّر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفوّضي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصائيات وتجمع الأدلة لاكتشاف المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية.

كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقا للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الاجراء، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحتّها، أو تلك التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على سعر هذه الصكوك والأدوات المالية المتداولة. ولها أيضا أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافية وبإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنيين عليها.

إن العمل الرقابي على المؤسسات التي تتعاطى الإدارة المالية يشكل العامود الفقري لعمل الهيئة ، بحيث أنه يؤمن حسن سير العمل في هذه المؤسسات ويفرض الشفافية التي تحمي المستثمر ، وذلك عبر إعتماد أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

لجنة العقوبات

من المتوقّع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنّى للهيئة اتّخاذ التدابير الإجرائية اللازمة بحقّ كلّ من يخالف الأنظمة والقوانين الّتي تحكم عمل الأسواق الماليّة. تتولّى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتّخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الّذين يتعاطون بالأدوات والخدمات المالية.

المؤسّسات والأعمال الخاصّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحـدّد القانـون ١٦١ جميـع النشـاطات التـي تخضـع لرقابـة "هيئـة الأسـواق" وسـلطتها، وتشـمل جميـع العمليّـات المتعلّقـة بـالأدوات الماليّـة المطروحـة مباشـرة للإكتتـاب العـام أو التـي يتـم شـراؤها أو بيعهـا لحسـاب الجمهـور، وكذلـك الأدوات الماليّـة المدرجـة أو المتداولـة فـي «البورصـة» والأدوات الماليّـة والحقـوق الماليّـة المرخّصـة مـن هيئـة الأسـواق الماليّـة. كذلـك يحـدّد القانـون بشـكل واضـح النشـاطات المتعلّقـة بـالأدوات الماليّـة، والمؤسّسـات التـي تخضـع لسـلطة هيئـة الأسـواق الماليّـة ورقابتهـا كمـا هـو مبيّـن فـي الجـدول التالـي:

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخّص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسّسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتّخذ هذه المؤسّسات شكل شركات مغفلة لبنانيّة
- الشركات الماليّة والمؤسّسات والهيئات المرخّص لها ومنها:
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات الماليّة
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليّات التسنيد
  - هيئات الاستثمار والتسنيد الإسلامية
  - مؤسّسات الاستشارات والخدمات المتعلّقة بالأدوات الماليّة
  - شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات الماليّة والأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامّة أو خاصّة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق الماليّة (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات الماليّة المشتقّة (Derivatives) أو المركّبة (Structured)
  - الخدمات الإستشارية وأعمال الوساطة — Investment and Securities Brokerage services
  - إدارة المحافظ ومسك الدفاتر — Portfolio Management and Book keeping
  - حفظ الصكوك المتعلّقة بالأدوات الماليّة — Securities Custody
  - ضامن الإكتتاب بالأدوات الماليّة — Underwriter
  - ضمان الإكتتاب بالأدوات الماليّة — Underwriting process

شارع روما، منطقة الوردية، الحمرا
www.cma.gov.lb | +٩٦١ ١ ٧٣ ٥٥ ٠٠